المدن الصغيرة أمل المستقبل ـ نحو نمو مدني متوازن: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية

محمد شوقي بن إبراهيم*

* حصل على الدكتوراه في جغرافية المدن من جامعة درم في بريطانيا عام ١٩٧٩م.
أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا ـ جامعة الملك سعود.

يتعرض هذا البحث لدراسة المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ويهدف إلى تحديد هذه المدن ووظائفها والعوامل المؤثرة في إكساب هذه المدن لوظائفها. وقد وضعت لهذا البحث عدة فرضيات كان من أهمها تحقيق المدن الصغيرة للتوازن في نسبة العاملين في النشاطات المختلفة فيها. ونظرا لأهمية هذه المدن في الإسهام في الانتاج الوطني وقلة المشكلات التي يمكن أن تسببها كان لابد أن تتلقى في المقابل الدعم الحكومي المناسب من حيث الموارد والخدمات. ولهذا فقد اختبرت كفاءة الخدمات التعليمية والصحية فيها. وقد استخدمت عدة أساليب إحصائية لتحقيق هدف الدراسة مثل استخدام تحليل الانحدار الكلي، ومعامل الارتباط البسيط لتقويم درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة. واستخدمت لهذه الدراسة بشكل أساسي بيانات إحصاء السكان لعام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)، بالإضافة إلى بيانات بعض الإدارات الحكومية الأخرى التي تخدم أهداف الدراسة. وقد أثبتت الدراسة ارتفاع إسهام إنتاجية المدن الصغيرة مقارنة بالمدن من الأحجام الأخرى، كما تبين كفاءة الخدمات فيها بشكل عام مع وجود بعض الاختلافات الإقليمية في درجة هذه الكفاءة. ووضعت بعض المقترحات لتطوير المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

مقدمة (١)

لقد ركزت الدراسات المدنية في الدول النامية جلّ اهتمامها على مفهوم تركز السكان في مدن أولية، نتيجة للنظام المدني السائد المتميز بتركز معظم سكان الدول في مدن محدودة، غالبا ما تكون العاصمة، وذلك على افتراض أن معظم المشكلات الملّحة تظهر في المدن الكبيرة الحجم. ولاشك أن هذا الاهتمام قد أبعد النظر عن دراسة المدن الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وتوضيح أهميتها في عملية التنمية. ولهذا فإن هذا البحث يرى أن هذه المدن تشكل أساسا جوهريا في النظام المدني المحلى، يحتم فهم تركيبها ومشكلاتها وسلوكها، مما يتيح بالتالى فهما أكبر للمدن الكبيرة الحجم، و يؤدي في النهاية إلى تضييق فجوة التباين في نمط التمدن والتنمية بين المراكز المدنية الصغيرة والكبيرة الحجم.

و بناء على ذلك، فإن هدف هذا البحث هو تحديد العوامل المؤثرة في سلوك المدن الصغيرة الحجم في المملكة العر بية السعودية، ووظيفة هذه المدن، وما يمكن أن تؤديه في عملية التنمية الوطنية، خاصة وأن أحد أهداف خطة التنمية الرابعة في المملكة هو الاهتمام بالمناطق النائية والقرى والمدن الصغيرة (وزارة التخطيط، ١٤٠٥هـ: ٨٧ــ ٨٩).

خلفية الدراسة

لقد بدأ الاهتمام حديثا جدا بالمدن الصغيرة الحجم لمعرفة أهميتها في عملية التنمية. ولاشك أن هناك دراسات تناولت المدن الصغيرة الحجم منذ فترة مبكرة، ولكن ضمن منظور تخفيف الضغط على المدن الكبيرة الحجم، بمعنى أنها لم تدرس لذاتها وإنما كتوابع للمدن الكبيرة الحجم مثل دراسة المدن الخضراء. وقد عقدت حديثا بعض الندوات التي اهتمت بالمدن الصغيرة ودورها في التنمية الوطنية، مثل مؤتمر مشكلات المدن الصغيرة الذي عقد في سنة ١٩٧٦م تحت اشراف مركز الدراسات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ركز هذا المؤتمر على دراسة مشكلات المدن الصغيرة في الجنوب والغرب الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية (Bryce,1977). وهناك سلسلة المؤتمرات السنو ية التي أصبحت تنظمها جامعة وسكنسن في الولايات المتحدة الأمريكية حول المدن الصغيرة منذ سنة ١٩٧٨م، والتي تخرج مطبوعاتها السنو ية أبحاثا قيمة حول مشكلات هذه المدن. وهناك مؤتمر وظيفة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الوطنية الذي عقد في مدينة ناجو يا Nagoya باليابان سنة ١٩٨٢م، والذي عالج سياسات العناية بالمدن الصغيرة في بعض دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللا تينية (Mathur,1982). وفي نهاية عام ١٩٨٢م نظم المعهد الآسيوى للتقنية في بانكوك المؤتمر الدولي للمدن الصغيرة في الدول النامية والذي نوقش فيه ٣١ بحثا حول مشكلات المدن الصغيرة في العالم النامي (AIT,1982). وفي نيودلهي عقدت ندوة المدن

الصغيرة والتنمية الوطنية تحت رعاية الأمم المتحدة في سنة ١٩٨٣، والتي ناقشت حالات ١٢ مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (UNRD,1983).

أما الدراسات الفردية التي اهتمت بالمدن الصغيرة فيعتقد بأنها ظهرت منذ فترة مبكرة. فمثلا ظهرت دراسات المدن الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العشرينيات من القرن العشرين الميلادي، ولكنها ركزت على تصوير الحياة الأمريكية في هذه المدن. وتعتبر دراسة فيديش وبنزمان Vidich and Bensman لمدينة سبرينجدال Springdale في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ظهرت في الستينيات من القرن العشرين أهم دراسة ركزت على مفهوم المدينة الصغيرة (Vidich and Bensman,1968). ولكن هذه الدراسة تناولت المدن الصغيرة من النواحي الإدارية والاجتماعية والانثروبولوجية، وندر التحليل الجغرافي أو المكاني فيها. وقام بعد ذلك مارتينديل وهانسون Martindale and Hanson بوصف التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لمدينة بنسون Martindale) (and Hanson,1969 وهناك دراسة بليك Blake عن المدن الصغيرة في الشرق الأوسط والذي لاحظ ضعف البيانات عن هذه المدن (Blake, 1980). كما أن هناك دراسة براور Brower ورفاقه حول السياسات التي تساعد على التنمية في المدن الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (Brower,1984).

مفهوم المدينة الصغيرة

اختلفت الآراء حول تعريف المدينة الصغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تحدد المدن الصغيرة بالمدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ نسمة (Alonso, 1976 : 4). وفي دراسة براور نجد تحديدا آخر للمدن الصغيرة، حيث تشمل المراكز العمرانية التي يبلغ عدد سكانها ٢٠ ألف نسمة (Brower,1984 : 1). أما في الفلبين فتحدد المدن الصغيرة بالمراكز العمرانية التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٤٠٠٠٠ وبين ٥٩٩٩٩ نسمة. وتحدد في كوريا الجنوبية بالمراكز العمرانية التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥٠ ألفاً وبين ١٠٠ ألف نسمة (Song,1982 : 101 ــ 102) (Pernia,1982 : 125). وفي الصين يتراوح عدد سكان المدن الصغيرة ما بين ٦٠ الف وبين ٢٠٠ ألف نسمة (UNRD,1983 : 12).

ومن الواضح أن تحديد الحجم السكاني للمدن الصغيرة يختلف باختلاف نسبة التمدن في الدول، فمن المعروف أن نسبة التمدن ترتفع جدا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت ٧٤٪ في سنة ١٩٨٥م، بينما ترتفع نسبة السكان الزراعيين في الدول النامية مثل

كوريا الجنوبية والفلبين وتنخفض نسبة سكان المدن إلى ٥٧٪، ٣٧٪ على التوالى (PRBI,1985: 1). وتعنى هذه النسب أن أخذ حجم السكان فقط بعين الاعتبار في تحديد مفهوم المدينة الصغيرة غير منطقى، إذ لابد أن يعتمد التحديد على عدة اعتبارات بالإضافة إلى الحجم السكاني مثل وظيفة المدينة، وموقعها الإقليمي، أو ترتيبها داخل النظام المدني ونوعية اقتصادها. وكما لاحظ بليك Blake بأن مفهوم المدينة الصغيرة ذو جانب موضوعي إلى حد كبير فقد نجد مدنا صغيرة بمقياس الوقت الحاضر ولكن لها تأثيرها التجاري والسياسي الذي يمتد لمئات الكيلو مترات (Blake, 1980 :214). ومع هذا يبقى التصنيف المعتمد على حجم السكان أساسيا للتفريق بين المدن لسهولة الحصول على البيانات مقارنة ببيانات الوظائف والنشاطات الاقتصادية مثلا. كما أن معيار الحجم يسهل المقارنات الدولية في توزيع أنواع المدن.

وفي المملكة العربية السعودية ترتفع نسبة السكان المدنيين في الوقت الحاضر حيث بلغت نحو ٧٠٪ في سنة ١٩٨٥ (PRBI, 1985 :1). وتحدد المدن بالمراكز العمرانية التي توجد فيها الخدمات البلدية، ولهذا كانت توجد في المملكة العربية السعودية مراكز مدنية يتراوح حجم سكانها ما بين ٣٠٠ ــ ٦٠٠٠٠٠ + نسمة في تعداد سنة ١٩٧٤م (Makki,1985 : 188). ونظرا للاعتبارات السابقة فسوف نعتبر في هذا البحث الحجم السكاني للمدن الصغيرة بما يتراوح ما بين ٥٠٠٠ ــ ٢٠٠٠٠ نسمة.

ولعل سبب تحديد حجم المدن الصغيرة بهذا المدى العددي للسكان ناتج من التجارب التي لاحظت ضآلة نسب نمو مدن هذا المدى مقارنة بالمدن المتوسطة والكبيرة الحجم (Blake,1980 : 209). ويعني تحديد الحجم أن المدن الصغيرة ليست مدنا قزمية كما أنها ليست مدنا متروبولية، ولكل من هذين النمطين مشكلاته ووسائلة في الحياة. أما في المدن الصغيرة فقد نجد نوعا من التوازن في النشاطات الاقتصادية بعكس النشاطات الزراعية الغالبة في القرى والمدن القزمية أو النشاطات التجارية والخدمات في المدن الكبيرة الحجم. وأما من ناحية الموقع فقد نجد أن المدن الصغيرة منفصلة نوعا ما عن المدن الكبيرة ولها سماتها التي تحد من نموها السريع، وخاصة بالنسبة للمدن الواقعة على أطراف الإقليم أو الدولة.

وتبعا للتحديدات السابقة فقد بلغ عدد المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية ٣٨ مدينة من مجموع ٨٣ مدينة في المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٧٤م، أي بنسبة ٧٨ر٤٥٪ من مجموع المدن السعودية. وتضم هذه المدن الصغيرة ٣٨٣٤٠٩ نسمة أي بنسبة ٤٧ر٥٪ من مجموع سكان المملكة العربية السعودية وبمعدل ٧ر١٠٠٨٩ نسمة لكل مدينة صغيرة.

أسلوب الدراسة

بعد تحديد مفهوم المدينة الصغيرة وحصرها في المملكة العربية السعودية سنحاول التركيز على تصنيف هذه المدن حسب مواقعها ونشاطها العام وتاريخها، ثم تحديد تفاصيل وظائف هذه المدن والنظر فيما إذا كان لكل صنف نمط معين من الوظائف. و بعد ذلك سنحاول التعرف على العوامل التي يحتمل أن تكون السبب في إعطاء هذه الأنماط. وأخيرا سنلقى الضوء على كفاءة الخدمات في المدن الصغيرة، ومتطلبات تخطيط هذه المدن لرفع مستوى إسهامها في الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية.

وسوف تعتمد هذه الدراسة على البيانات الرسمية لتعداد السكان العام في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٧٤م. كما سيتم استخدام الحاسب الآلى في جامعة الملك سعود لحساب بعض معاملات الارتباط لبعض متغيرات الدراسة. وقد يتبادر إلى الذهن بأن بيانات عام ١٩٧٤م أصبحت قديمة ولكننا سنضطر لاستخدامها لأنها الوحيدة التي تقدم بيانات تفصيلية عن مجموعة كبيرة من المدن لا يمكن القيام بمسح فردي فيها لأنواع نشاطات السكان. وعموما فإن هذه الدراسة تعتبر لبنة او خطوة على الطريق نحو دراسات أخرى تتم في المستقبل إن شاء الله إذا ما توافرت البيانات التفصيلية للمدن الصغيرة. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها يمكن أن تعتبر أساسا للمقارنة للتغيرات في أنماط النشاطات المستقبلية في هذه المدن.

فرضيات الدراسة

ولتحقيق اغراض الدراسة صيغت عدة فرضيات ووضعت موضع الاختبار في الفقرات المختلفة لهذه الدراسة:

١ ــ تقع المدن الصغيرة في مركز متوسط بين المدن الكبيرة الحجم (١٠٠٠٠٠ +) والقرى.
٢ ــ يرتبط نمو المدن الصغيرة بالمدن القديمة (المدن التي تأسست قبل ظهور الدولة السعودية الثالثة في سنة ١٣١٩ هـ/ ١٩٠٢م) أكثر من المدن الحديثة.
٣ ــ تزيد نسبة الإنتاجية العامة لنشاطات السكان مقيمة تبعا لنسبة العاملين في النشاطات الانتاجية الأولية والثانوية في المدن الصغيرة مقارنة بالمدن الكبيرة الحجم.
٤ ــ يسود التوازن في نسبة العاملين في النشاطات الاقتصادية المختلفة في المدن الصغيرة الحجم.
٥ ــ هناك علاقة طردية بين عدد السكان وتوافر الخدمات في المدن الصغيرة.

٦ ــ تلعب المدن الصغيرة دورا هاما في التحول الاقتصادي والاجتماعي لظهير واسع من المناطق الزراعية والرعوية

أهمية المدن الصغيرة

بالرغم مما ذكرنا سابقا من أن المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية تؤوي نسبة صغيرة من إجمالي السكان، كما هو الحال في معظم الدول النامية، حيث بلغت هذه النسبة ٥ر١٠ (UNRD,1983: 2)، فإن لهذه المدن أهمية كبيرة في الحياة العامة للدولة. وكما لاحظ وليمز Williams فإن المدن الصغيرة تمثل التدرج بين حياة الريف وحياة المدن، ففيها توجد مختلف الخدمات المدنية ولكن الحياة الاجتماعية تتميز بالترابط والقوة اكثر منها في المدن الكبيرة (Williams,1986: 14 ــ 15).

وتشكل المدن الصغيرة الرابطة القوية التي عن طريقها تنساب السلع والمواد و يتم التبادل التجاري بين المدن والريف، فنجد أن كميات كبيرة من منتجات المدن الكبيرة تنقل إلى المناطق الريفية من خلال المدن الصغيرة. كما أن منتجات الريف الزراعية والحرف الأهلية مثل القمح والتمور واللحوم والبيض والجلود قد تجرى عليها عمليات تعبئة أو تصنيع أولى في المدن الصغيرة لتنقل بعد ذلك إلى المدن الكبيرة. وتعنى هذه العلاقة أن المدن الصغيرة تلعب دورا مهما في تمويل الغذاء والمساعدة على النمو الاقتصادي في المدن المتوسطة والكبيرة الحجم، كما أنها تشكل جذور النمو الاقتصادي وتحديث الخدمات للمناطق البعيدة عن المراكز المدنية الكبيرة.

ومن هنا يمكن القول بأن كفاءة خدمات البنية الأساسية في المدن الصغيرة حيوية جدا في عملية التوزيع المتبادل ولتأسيس قاعدة صناعية ــ زراعية ــ تجارية متكاملة في الإقليم أو الدولة، مما يؤدي في النهاية إلى تنويع مصادر الداخل. ومما يدعم هذه السياسة توافر الخدمات الحضارية في المدن الصغيرة والريف كالمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والمكتبات العامة ومراكز البحث الزراعي والصناعي. فإذا ما توافرت هذه الخدمات فإننا نتوقع ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي في المناطق الريفية والمدنية الصغيرة مما يقلل من دوافع الهجرة الخارجة إلى المدن الكبيرة الحجم. وكما اشار ليجال Ligale إلى أن العناية بالبنية الأساسية في المدن الصغيرة يشجعها على جذب بعض الصناعات الصغيرة مما يخفف من تأثير

شرّين تعاني منهما الدول النامية وهما نقص المشاركة المحلية الفعالة في النمو الاقتصادي للدولة، وسيادة البطالة بين شباب الريف (Ligale,1982 : 186). ويرى بعض الباحثين أن تكاليف نشر خدمات البنية الأساسية في الدول الكبيرة المساحة (وهذا ينطبق على المملكة العربية السعودية) يكون باهظا، إلا أن هناك فائدة كبيرة على المدى الطويل تؤدي إلى تفاعل المستوطنات الريفية والمدن الصغيرة مع المدن المتوسطة والكبيرة الحجم، مما يخلق التوازن في الإنتاج والنمو بين مختلف مناطق الدولة الواحدة (Rondinelli,1984 : 18 — 19).

ولاشك أن تحسن طرق النقل والمواصلات في المدن الصغيرة مهم جدا، ليس فقط لتسهيل انتقال السكان السريع، وإنما أيضا لمقابلة الاحتياجات الأساسية من الخدمات الصحية والثقافية والترفيهية، دون الحاجة إلى نقل مقر الإقامة بصورة دائمة إلى المدن الكبيرة الحجم.

وتحقق الحياة في المدن الصغيرة الراحة النفسية والسرعة في إنجاز الأعمال. فمثلا لو قارنّا مدى الرضى بين الأفراد في المدينة المنورة ومدينة المبرّز كنماذج للمدن الكبيرة والمتوسطة، وبين الأفراد في مدينة الجبيل كنموذج للمدن الصغيرة، لوجدنا أن الفرق واضح جدا في إيجابية الثاني مقارنة بالأول. ففي المدينة المنورة بلغت نسبة السكان غير الراضين عن مساكنهم ٧ر٩٥٪ من مجموع عينة الدراسة (مكي، ١٤٠٥هـ: ١٠٠ — ١٠٣)، بينما بلغت النسبة ٥ر٤٥٪ في المبرّز (AL — Yousef, 1987 :65). أما في مدينة الجبيل فقد بلغت نسبة السكان غير الراضين عن مساكنهم ٣٥ر٤٪، من مجموع العينة (القرفان، ١٩٨٥: ٣٦ — ٤٠). والاتجاه نفسه نلاحظه في الدراسات الأخرى من خارج المملكة، مثل دراسة لوندرجان Laundergan الذي توصل من دراسة خمس مدن أمريكية إلى ارتفاع نسبة السكان الراضين بخدمات مدنهم في المدن الصغيرة مقارنة بالمدن الكبيرة (Laundergan,1979 : 289).

توزيع المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية

يتضح من الشكل رقم (١) أن المدن الصغيرة توجد في ثلاث عشرة منطقة رئيسية من

مجموع أربع عشرة منطقة في المملكة. وتتركز المدن الصغيرة بشكل واضح في المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض. وتصل إلى المتوسط (٣ ــ ٤ مدن) في مناطق جيزان، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقصيم. وتقل كثيرا عن المتوسط في بقية المناطق (جدول ١).

ويمكن تحليل تركز المدن الصغيرة في المنطقة الشرقية بوجود الزيت الذي شجع على قيام المدن الجديدة مثل بقيق والظهران والخفجي والجبيل، وكلها مدن متصلة بصناعة الزيت.

وتتركز في هذه المدن العمالة التي تشتغل في شركات الزيت. أما في منطقة الرياض فجميع المدن الصغيرة هي مدن قديمة كان نموها بطيئا لجذب العاصمة الرياض معظم النشاطات والخدمات، ولكن الأهمية الإدارية لهذه المنطقة أدت إلى تحول العديد من القرى القديمة إلى مدن صغيرة. وفي منطقة جيزان تسود الزراعة وتتميز المنطقة ككل بوجود المستوطنات البشرية الصغيرة الحجم فيما عدا المركز الإداري وهو مدينة جيزان، التي بلغ عدد سكانها نحو ٣٣ ألف نسمة، أي أنها من صغريات المدن المتوسطة الحجم. وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة القصيم. أما بقية المناطق فتقل فيها المراكز المدنية الصغيرة الحجم والتي تتميز نوعا ما بتباعد المراكز المدنية فيها.

وتتباين أحجام السكان في المناطق التي تتعدد فيها المراكز المدنية الصغيرة الحجم، فنجد فيها المراكز المدنية التي تقترب من الحد الأدنى، وكذلك من الحد الأعلى لحجم السكان (٥ ــ ٢٠ ألف نسمة)، كما هو الحال مثلا في المنطقة الشرقية وفي الجوف. كما تحتل المدن الصغيرة مراتب وسطى أو دنيا في التسلسل الهرمي في كل منطقة. أما المناطق التي تضم عددا محدودا من المراكز المدنية فنجد أن المدن الصغرى بها قد تحتل المرتبة الأولى في النظام المدني. وتعني هذه الحقيقة أن اعتبار التراتب المدني في تحديد المدن الصغيرة فرض غير مقبول في المملكة، وذلك لقلة المراكز المدنية بشكل عام، ولتباين أعدادها من منطقة لأخرى، وبالتالي تباين مراتبها، مما يمنع اعتبار التراتب قاعدة لتعريف المدينة الصغيرة (لاحظ ص٢).

ومما سبق ذكره يمكن اقتراح وجود أربعة أنماط من المدن الصغيرة وهي:

شكل (١)
توزيع المدن الصغيرة في مناطق المملكة العربية السعودية، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م

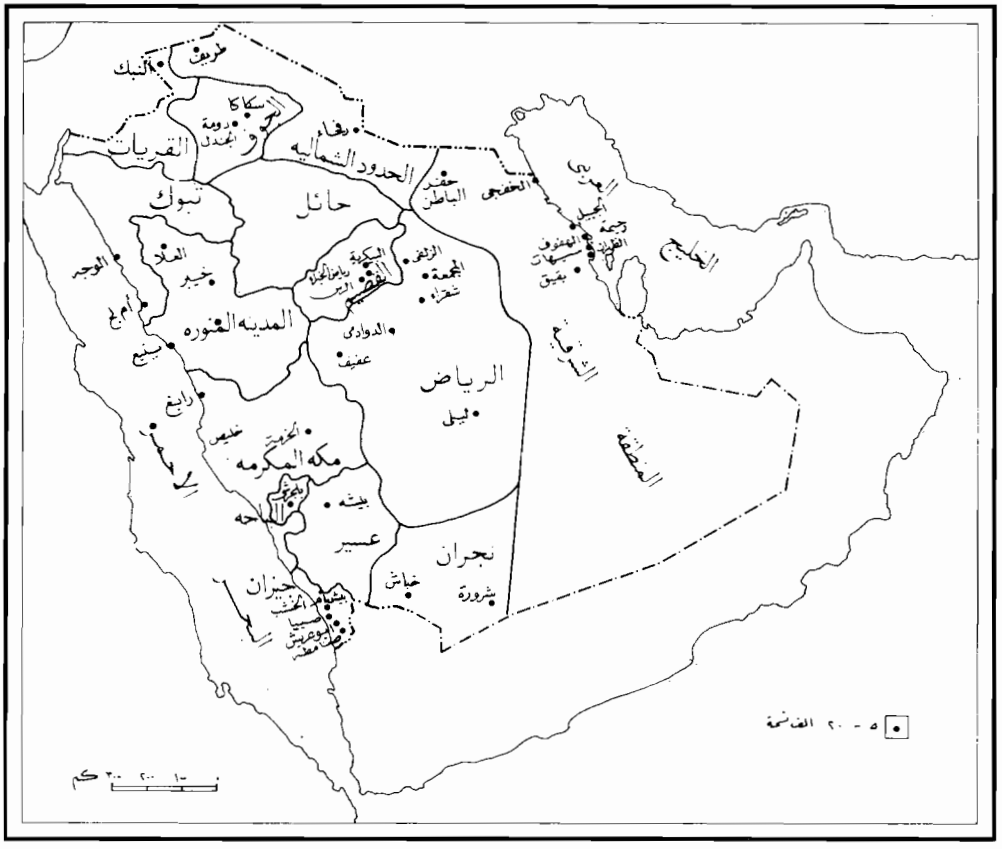

تنفيذ معمل إنتاج وتصوير الخرائط قسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

جدول (١)

توزيع المدن الصغيرة في مناطق المملكة العربية السعودية، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ـ (الأرقام بين الأقواس تشير إلى ترتيب المدينة في المنطقة وحجم سكانها)

المنطقة	اسماء المدن وترتيبها وحجمها السكاني	مجموع السكان	عدد المدن	النسبة المئوية لعدد المدن
المنطقة الشرقية	رحيمة (٧ ـ ١٣٩٩٥)، بقيق (٨ ـ ١٨٠٨٩)، الظهران (٩ ـ ١٦٢٦٥)، سيهات (١٠ ـ ١٦١٦٧)، صفوى (١١ ـ ١٣٢٣٧) الحفجي (١٢ ـ ١٢٥١٩)، حفر الباطن (١٣ ـ ١٢١٩٠)، الجبيل (١٤ ـ ٧٢٢١).	١١٥٠٨٣	٨	٢١٫٠٥
الرياض	الزلفى (٣ ـ ١٢١٧٦)، عفيف (٤ ـ ٧٧٥٣)، الدوادمى (٥ ـ ٧١٥٧)، ليلى (٦ ـ ٧٠٩٤)، المجمعة (٧ ـ ٦٨٢٧)، شقراء (٨ ـ ٦٠٢٣)	٤٧٠٤٠	٦	١٥٫٧٩
جيزان	صبيا (٢ ـ ١٣٤٦٢)، ابو عريش (٣ ـ ١٢٢٧٢)، صامطة (٤ ـ ٧٠٠٣)، بيش أم الخشب (٥ ـ ٦٢٤٩).	٣٨٩٨٦	٤	١٠٫٥٣
مكة المكرمة	رابغ (٤ ـ ٧٨٨٧)، خليص (٥ ـ ٦٢٧٥)، الخرمة (٦ ـ ٥١٣١).	٢٦٣٤٠	٣	٧٫٩٠
المدينة المنورة	خيبر (٢ ـ ١٦٦٥٣)، ينبع (٣ ـ ١٥٦٤١)، العلا (٤ ـ ٦٢٣٥).	٣٨٥٢٩	٣	٧٫٩٠
القصيم	الرس (٣ ـ ١٢٣٦٦)، رياض الخبراء (٤ ـ ٧٢٠٦)، البكيرية (٥ ـ ٦٤٢٣).	٢٥٩٩٥	٣	٧٫٩٠
تبوك	أم لج (٢ ـ ٧٠٥٤)، الوجه (٣ ـ ٥١٦٨).	١٢٢٢٢	٢	٥٫٢٦
الجوف	سكاكا (١ ـ ١٥٣٢٤)، دومة الجندل (٢ ـ ٥٨٧١).	٢١١٩٥	٢	٥٫٢٦
الحدود الشمالية	طريف (٢ ـ ١٠١٤٦)، رفحا (٣ ـ ٦٣١٨).	١٦٤٦٤	٢	٥٫٢٦
نجران	خباش (٢ ـ ١٠٦٦١)، شرورة (٣ ـ ٥٦٥٦).	١٠٦٦١	٢	٥٫٢٦
القريات	النبك (١ ـ ١١٧٨٠).	١١٧٨٠	١	٢٫٦٣
عسير	بيشة (٣ ـ ١٤٠٤٠)	١٤٠٤٠	١	٢٫٦٣
الباحة	بلجرشى (١ ـ ٥٠٧٣)	٥٠٧٣	١	٢٫٦٣
المجموع		٣٨٣٤٠٩	٣٨	١٠٠٫٠٠

المصدر: تعداد السكان، ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م).

١ ــ مدن صغيرة حديثة توجد في مناطق النشاط الصناعي في شرق المملكة العربية السعودية.

٢ ــ مدن قديمة.

٣ ــ مدن قديمة تطورت من أصل قروي و يغلب فيها النشاط الزراعي.

٤ ــ مدن قديمة تطورت من أصل قروي وتتنوع فيها النشاطات الزراعية والتجارية.

٥ ــ مدن صحراو ية تتميز بتنوع النشاطات التجارية والرعو ية.

و يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن النمط الثالث هو النمط السائد حيث تشكل مدنه ٣٦ر٨٪ من مجموع المدن الصغيرة، ثم تأتي المدن الحديثة والمدن الصحراو ية في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي. وتحتل مدن المجموعة الثانية والرابعة النسبة نفسها من بين مجموع المدن الصغيرة. و يلاحظ أن معظم المدن الحديثة والمدن الصحراو ية (١٠ مدن من مجموع ١٤ مدينة) تعتبر مدنا حديثة النشأة إذ ظهرت مع قيام العهد السعودي. ولهذا يمكن تقسيم المدن الصغيرة حسب تاريخ النشأة إلى ثلاث مجموعات متباينة وهي:

١ ــ عشر مدن ظهرت قبل بزوغ فجر الاسلام، أي قبل سنة ٦٢٢م. وتشكل هذه المدن ٢٦ر٣٪ من مجموع المدن الصغيرة.

٢ ــ سبع عشرة مدينة ظهرت مع بزوغ فجر الإسلام وحتى بداية الدولة السعودية الثالثة في سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م. وتشكل هذه المدن ٤٤ر٧٪ من مجموع المدن الصغيرة.

٣ ــ إحدى عشرة مدينة ظهرت في العهد السعودي وحتى الوقت الحاضر. وتشكل هذه المدن ٢٩ر٠٪ من مجموع المدن الصغيرة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مناطق بعض المدن في المجموعة الثانية والثالثة لها تاريخ أثري معروف ولكنها اندثرت لقرون عديدة ولم تظهر بصورة متصلة كمستوطنات مدنية في مواقعها الحالية إلاّ في الفترات الموضحة في الجدول رقم (٢)، كما هو الحال مثلا مع مدن الظهران وسكاكا وعفيف.

جدول (٢)
انماط المدن الصغيرة وتاريخ نشأتها(٢)

النمط	المدن وتاريخ النشأة						المجموع	٪
نمط ١	رحيمة - القرن ١٣هـ (القرن ١٩م)	بقيق - ١٣٦٠هـ (١٩٤١م)	الظهران - ١٣٥٣هـ (٣٤ - ١٩٣٥م)	سيهات - أقدم ذكر لها في القرن ١٠هـ وبداية القرن ١١هـ (١٦ - ١٧م)	صفوى - القرن ٧هـ (القرن ١٣م)	الخفجي - ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)	الجبيل - ١٣٢٧هـ (٩ - ١٩١٠م)	٧	١٨٫٤
نمط٢	العلا (قبل الإسلام)	خيبر (قبل الإسلام)	أم لج (قبل الإسلام)	ينبع البحر (قبل الإسلام)				٥	١٣٫٢
نمط ٣	الدوادمي - القرن ١٠ او بداية القرن ١١هـ (١٦ - ١٧م)	ليلى (قبل الإسلام)	المجمعة -٨٢٠هـ (١٧ - ١٤١٨م)	شقراء (قبل الإسلام)	خليص (قبل الإسلام)	الزلفى - أقدم ذكر لها في القرن ٣هـ (القرن ٩م)	بلجرشى - ١٣٧١هـ (٥١ - ١٩٥٢م)	١٤	٣٦٫٨
	رياض الخبر - أقدم ذكر لها سنة ١٢٥٢هـ (٣٦ - ١٩٣٧م)	البكيرية - ١١٨٠هـ (٦٦ - ١٧٦٧م)	الرس - ٩٥٠هـ (٤٢ - ١٥٤٣م)	دومة الجندل (قبل الإسلام)	سكاكا - القرن ١٣هـ (القرن ١٩م)	بيشة (قبل الإسلام)	(رابغ - أقدم ذكر لها في ٦٦٧ هـ (٦٨ - ١٢٦٩م)		
نمط ٤	صامطة - القرن ١٣هـ (القرن ١٩م)	بيش أم الخشب القرن ٦هـ (القرن ١٢م)	صبيا - ٩٥٨هـ (١٥٥١م)	أبو عريش - القرن ٧هـ (القرن ١٣م)	الخرمة - أقدم ذكر لها في القرن ٧هـ (القرن ١٣م)			٥	١٣٫٢
نمط ٥	رفحا ٦٧-١٣٧١هـ (٤٧-١٩٥١م)	طريف -٦٧-١٣٧١هـ (٤٧-١٩٥١م)	النبك -١٣٥٧هـ (٣٨-١٩٣٩)	خباش - التسعينيات من القرن ١٤هـ (التسعينيات من القرن ٢٠م)	عفيف -١٣٧٧هـ (٥٧-١٩٥٨م)	حفر الباطن - القرن ١هـ (٧م)	شرورة - التسعينيات من القرن ١٤هـ السبعينيات من القرن ٢٠م)	٧	١٨٫٤

وتعنى هذه الحقائق أن سياسة نمو المدن لا تزال مرتبطة بنمو المدن القديمة ذات التاريخ العريق، وذلك لأصالة سكانها وتقاليدهم في الارتباط بمكان معروف. وقد يتصور البعض بأن المملكة تضم مساحات شاسعة خالية من السكان، ولكن تعداد السكان لعام ١٩٧٤م أثبت وجود ٢١٠٦٧ مسمى لمستوطنات سكانية تشمل المدن والقرى وموارد المياه. ولاشك أن لكل مسمى من هذه التسميات تاريخا خاصا يشجع على تطوره إلى مستوطنة سكانية حديثة. أما المدن الحديثة فلا تزال محدودة العدد، وترتبط بصناعة الزيت أو باستيطان البدو نتيجة لحياة الأمن والاستقرار التي تعيشها المملكة في الوقت الحاضر، وسهولة الاتصال التي قللت من ضرورة الترحال المستمر لأبناء البادية.

وقد يذكرنا تطور هذه المدن القديمة بنظرية ابن خلدون في القرن ١٤م حول دورة النمو الثلاثية للحياة المدنية. فيرى ابن خلدون بأن نمو المدن يتعاقب بين ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى تتجمع المجموعات البدوية بتأثير عامل القرابة لتوفير الاحتياجات البسيطة الضرورية. وفي المرحلة الثانية يعتمد النمو المدني على زيادة قوة الأسر الحاكمة إلى نقطة التركز الشديد والرفاه الاجتماعي الكبير. وفي المرحلة الثالثة تضمحل هذه الأسر وتنشأ تجمعات جديدة نتيجة لتحركات البدو التي تكتسب قوتها من عناصر القرابة والمصالح المشتركة (شيخ الأرض ١٩٦٦: ٨٤ ــ ٨٧). وتصدق هذه النظرية على بعض المدن القديمة والحديثة التي ندرسها في المملكة. فمثلا هناك بعض الحفريات التي تشير إلى أن الاستيطان القديم في منطقة الظهران يعود إلى العصر البرونزي، ولكنها اندثرت ولم تعمر ثانية إلا في القرن السابع الهجري (القرن ١٣م) ثم انمحت معالمها ولم تعمر ثانية إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين نتيجة لتوحيد الملك عبدالعزيز آل سعود لمعظم أنحاء شبه الجزيرة العربية. وساعد على نموها تطور صناعة الزيت بحيث أصبحت مقرا للشركة المنتجة (الشباط، بدون تاريخ: ١٨، ١٩، ٢٦).

وهناك مدينة الجبيل التي ترتبط بالحضارة الفينيقية وبحضارة العبيد التي ازدهرت في العراق فيما بين ٥٣٠٠ ــ ٣٥٠٠ ق.م. وقد استوطنها بنو تميم قبل الإسلام، ودخلت الإسلام وارتدت عن الإسلام في عهد أبي بكر الصديق رضى الله عنه، ثم اضمحلت ثم ازدهرت في العصر العباسي، ثم اضمحلت بعد ذلك ولم تستعد نشاطها إلا في سنة ١٣٢٧هـ (١٩١٠م)، بعد هجرة آل بو عينين إليها من قطر. ثم تضافرت عوامل أخرى منذ ١٩٧٧م في إكسابها أهمية كبيرة نتيجة إنشاء المدينة الصناعية فيها في ظل الحكم السعودي (العبيد، ١٩٨٤: ٨٧ــ ١١٧).

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) أن المدن الصغيرة التي تتفوق في العدد على المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم تنفصل عن بعضها بمسافات أكبر من انفصالها عن المدن الكبيرة الحجم أو المدن القزمية. ويمكن تحليل هذا النمط في التوزيع إلى أن المدن الصغيرة تتجه للوجود في المناطق البعيدة لتخدم مناطق تابعة Hinterlands صغيرة قريبة منها، وفي الوقت نفسه تعمل على تصريف منتجات المستوطنات الصغيرة جدا إلى المدن المتوسطة أو الكبيرة. ولهذا غالبا ما ترتبط هذه المدن الصغيرة بالاقتصاد الريفي أو الرعوى الذي قد لا يهيئها لتتوسع وتتحول إلى مدن كبيرة. ويشير الجدول رقم (٣) أيضا إلى أن متوسط المسافات بين المراكز المدنية ذات الحجم الصغير والمراكز المدنية ذات الحجم الكبير أقل من متوسط المسافات بينها وبين المراكز المدنية ذات الحجم المتوسط. ويمكن أن تعزى هذه القلة إلى نمط التوزيع المكاني للمستوطنات الصغيرة الحجم حول المراكز المدنية الكبيرة الحجم والتي تجعل العلاقة بين سكان المجموعتين والهجرة علاقة مباشرة دون الحاجة للمرور بعمليات الهجرة المرحلية.

وقد استخدم تحليل الانحدار الكلى Multiple Regression لإيضاح درجة العلاقة بين أحجام المدن ومتوسط المسافات إلى كل حجم فاتضح أن أكبر العلاقات (r) توجد بين الحجم ومتوسط المسافات إلى المدن الكبيرة الحجم، ثم تليها المدن الصغيرة ثم المدن المتوسطة وأخيرا المدن القزمية. وقد كانت العلاقات عكسية بمعنى أن زيادة الحجم تؤدي إلى تناقص متوسط المسافات (جدول ٣). وقد وجد أيضا أن الحجم يفسر بعد المسافات بشكل أوضح في المدن الكبيرة والصغيرة الحجم وبدرجة أقل في المدن المتوسطة والمدن القزمية كما هو واضح من معامل الارتباط المحدد (مربع معامل الارتباط Coefficient of Determination (r^2)). ويؤكد ذلك أن معيار ف النسبية (نسبة التباين) له دلالة جيدة عند مستوى ٠٫٠٥ ودرجات حرية ١٥، ٤٠ فيما عدا علاقة المدن القزمية التي تقل دلالتها.

ويمكن الاستنتاج مما سبق بأن الارتباط بين الحجم والمسافة وإن لم يكن قويا جدا إلاّ أنه واضح ويشير إلى أن الحجم له تأثير بين في تقريب المسافات إلى المدن الكبيرة والصغيرة مما يوحي بأهمية هذين الحجمين وبالتالى ضرورة الاهتمام بهما تخطيطيا وليس التركيز على أحدهما وإهمال الآخر.

جدول (٣)
العلاقة بين أحجام المراكز المدنية تبعا للحجم والمسافة
بالكيلو متر، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)

النوع	الترتيب	الحجم السكاني	العدد	متوسط المسافة إلى حجم ١	متوسط المسافة إلى حجم ٢	متوسط المسافة إلى حجم ٣	متوسط المسافة إلى حجم ٤	معامل الارتباط الكلي بين أحجام المدن والمتوسط العام للمسافة (r)	مربع معامل الارتباط الكلي (r^2)	معامل ف
مدن كبيرة	١	١٠٠٠٠٠ فأكثر	٧	٨٤٢ر٣	١٠٠٥ر١	٩٧٧ر٨	٨٩٧ر٧	-٠ر٧٢	٠ر٥١	٢ر٠٩
مدن متوسطة	٢	٢٠٠٠٠- ٩٩٩٩٩	١٣	١٠٠٥ر١	١١٦٣ر٤	١١١٠ر٨	١٠٥٤ر٦	-٠ر٦٦	٠ر٤٤	١ر٥٩
مدن صغيرة	٣	٥٠٠٠- ١٩٩٩٩	٣٨	٩٧٧ر٨	١١١٠ر٨	١٠٨٨ر٥	١٠١٠ر٣	-٠ر٦٨	٠ر٤٧	١ر٧٤
مدن قزمية	٤	٤٩٩٩ فأقل	٢٥	٨٩٧ر٧	١٠٥٤ر٦	١٠١٦ر٦	٩٢٣ر٣	-٠ر٥٧	٠ر٣٣	٠ر٩٨
المتوسط العام للمسافات				٩٣٠ر٧	١٠٨٣ر٥	١٠٤٨ر٤	٩٧١ر٥			

المصادر:

١ ــ المتوسطات حسبت بتصرف من مكي، محمد شوقي بن إبراهيم، ١٩٨٧م، «التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية»، في لجنة التحرير، المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي، ١٤٠٣هـ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢ ــ المعاملات من حساب الباحث.

وظائف المدن الصغيرة

لاشك أن لكل مدينة وظيفة ما تؤديها لسكانها أو الوافدين إليها، وكلما كبر حجم المدينة تعددت هذه الوظائف وبالتالى تعقدت وأصبح من الصعب تمييز وظيفة محددة للمدينة. ومن الشائع في الوقت الحاضر استخدام المعيار الكمى في تحديد وظيفة المدينة، وذلك بمعرفة نسبة القوى العاملة السائدة في مهنة أو نشاط معين.

وعادة ما تقسم نشاطات السكان إلى تسع مجموعات مهنية، وأحيانا تختصر إلى ثلاث مجموعات (كلارك ١٤٠٤هـ: ١٤٧ ــ ١٤٩). وقد استخدم لهذه الدراسة التصنيف الأول مع بعض التعديل، لأنه أكثر إيضاحا لتفاصيل وظائف المدن. وبنظرة فاحصة لجدول رقم (٤) يتضح لنا أن النشاط الأولي (الزراعة والصيد والتعدين) يحتل المرتبة الأولى (٧٥ر٤٥٪ من مجموع السكان النشيطين) في المدن الصغيرة، ثم يتلوه قطاع الخدمات، ثم النشاط الثانوي (الصناعة)، بينما نجد أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في المدن الكبيرة (٢٤ر٣٧٪ من مجموع السكان النشطين)، ثم يتلوه قطاع النقل والمواصلات، ثم قطاع التشييد والبناء. ولاشك أن هذه النسب تثبت الفرضية القائلة بأن المدن الصغيرة أكثر إنتاجية من المدن الكبيرة. ولعل ما يدعم هذا الاستنتاج هو بيانات نفقات تشغيل وإيرادات المؤسسات الخاصة الصناعية وغير الصناعية لعام ١٩٨٣م، حيث اتضح أن الإيرادات زادت على النفقات بنحو ٦ر١٪ في بعض المدن الصغيرة مقارنة بنقص الإيرادات عن النفقات بنحو ١٠٪ في بعض المدن الكبيرة (مصلحة الاحصاءات العامة، ١٩٨٣م). ولهذا فإن المدن الصغيرة تستحق المزيد من الدعم والصرف الحكومي على تطوير نشاطاتها وخدماتها مقابل ما تحقق للناتج القومي من إيرادات. ولكننا نجد في الواقع ان نصيب المدن الصغيرة يشكل نحو ١٧٪ فقط من تمويل الدولة لقطاع الصناعة في سنة ١٩٨٤م (المطري، ١٩٨٧: ٣٠ ــ ٣٢).

وتتباين نسبة العاملين في النشاطات المختلفة مما يعنى عدم التوازن الظاهر بين توزيع العاملين في هذه النشاطات. ولكن في الواقع إذا ما قسنا احتياجات العاملين في النشاطات الأولية والثانوية من خدمات نرى أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات أكثر ملاءمة في المدن الصغيرة منها في المدن الكبيرة. فبعض الدراسات ترى أن عمل خمس القوى العاملة في قطاع الخدمات يمكن أن يكوّن معدل مقبول دون الخوف من تشبع الاقتصاد المحلي بنشاطات القطاع الثالث (كلارك، ١٤٠٤هـ: ١٥١). وكما هو واضح في الجدول رقم (٤) فقد تعدى العاملون في قطاع الخدمات في المدن الكبيرة الخمس، بينما لم يتعد هذا المعدل وبشكل طفيف إلا في ١١ مدينة من مجموع ٣٥ مدينة صغيرة في المملكة. ولو اعتبرنا هذا المعيار كعامل لتحديد المدن الصغيرة لازداد عدد هذه المدن في المملكة بحيث قد تضم إليها الهفوف من المدن الكبيرة، وخميس مشيط وعرعر من المدن المتوسطة الحجم. ولا شك أن هذا التوازن هو أمل أي سياسة تخطيطية لتوزيع سكان المدن في أي دولة في العالم.

جدول (٤)

النسبة المئوية لتوزيع النشاطات الاقتصادية في إمارات المدن الصغيرة والكبيرة، ١٩٧٤م

المدن	زراعة وغابات وصيد وتعدين وتحجير	تصنيع	بناء	كهرباء وماء وغاز	تجارة	نقل ومواصلات وتخزين	مالية	دين	خدمات	اخرى
رحيمة	١١ر٥٠	٢٧ر٣٠	٣٤ر١٠	٠ر٤٩	٤ر١٧	٨ر٢٦	٢ر٥٨	٠ر١٣	١٠ر٤٠	١ر٠٧
بقيق	١٧ر٤٦	٣٤ر٨٧	٢٢ر٤٩	٠ر٣٥	٤ر٢٩	٨ر٧٦	٠ر١٢	٠ر٢٢	٩ر٩٥	١ر٤٩
خيبر	٧٧ر١٧	١ر٨٢	١٠ر١٨	٠ر٠٦	٢ر٢٨	٤ر٣٨	٠ر٠٤	٠ر١٠	٣ر٤٤	٠ر٥٢
الظهران	١٧ر٦٠	٣٦ر٨٥	٣ر٤٣	٠ر٤٤	٢ر١١	١١ر٠٤	٠ر١٠	٠ر١٢	٢٤ر٢٣	٤ر١١
سيهات	١٨ر٣٨	٢٢ر٢٩	١١ر٧٢	٠ر٤٦	٧ر٢١	١٢ر٦٢	٠ر٦٦	٠ر١٩	٢٤ر٩١	١ر٥٦
ينبع البحر	٦٧ر٩٠	٠ر٦٣	١٠ر٦٧	٠ر٣٣	٥ر٦٩	٢ر٩١	٠ر٠٩	٠ر٣٣	١٠ر٣٢	١ر١٣
سكاكا	٤١ر٦٩	٢ر٢٢	١٢ر٢١	٠ر٣٤	٣ر٥٥	٦ر٦٨	٠ر٦٠	٢ر١٤	٢٧ر٨٢	٢ر٧٥
بيشة	٧٧ر٨٣	٠ر٧٤	٧ر٧٩	٠ر١١	١ر٨٩	٢ر٧٨	٠ر٠٣	٠ر٤٢	٧ر١٣	١ر٢٨
صبيا	٥٦ر٦٨	٥ر٧٤	٤ر٠٠	١ر٧٥	١٦ر٣٧	٢ر٨٤	٠ر٠٤	٠ر٤٤	١٠ر٩٨	١ر١٦
صفوى	١٩ر٥٥	٢٢ر٥٠	١٥ر٤٤	١ر٩٦	٤ر٤٨	٩ر٣٤	٠ر٥٤	٠ر٢٦	٢٤ر٨٣	١ر١٠
الخفجي	٧ر٦٢	٣٨ر٠٦	١٤ر٣٢	٠ر٩٤	٨ر٢١	٥ر١٠	٠ر٣٦	٠ر١٤	٢٠ر٢٩	٤ر٩٦
الرس ٥										
أبو عريش	٤٧ر٦٣	٤ر٨٧	٧ر٤٢	٢ر٨٢	١٢ر٩٤	٣ر٧٠	٠ر٠٢	٠ر٤٥	١٨ر٠٠	٢ر١٥
حفر الباطن	٥٥ر٥٥	٢ر٢٤	٥ر٥٤	٠ر٨٦	١٢ر٤٧	٧ر٣٣	٠ر٠٧	٠ر١٨	١٣ر٣١	٢ر٤٥
الزلفى	٤٦ر٦٢	١ر٣٩	٩ر٨٢	٠ر٤٧	٥ر٢٧	٧ر٣٧	٠ر١٩	٠ر٨٧	٢٦ر٩٤	١ر٠٦
النبك	١٧ر٢٦	١ر٩٩	١٥ر١٨	١ر١٥	٤ر٣٦	٨ر٤٦	٠ر٠٣	٠ر٥٣	٤١ر٧٤	٩ر٣٠

خباش	٩١٫٢٤		٠٫١٨	٠٫٠٩	٠٫١٨	٤٫٤٤		٣٫٤٨	٠٫٣٩
طريف	٣٢٫٠٣	٣٫١٦	٦٫٩٥	٠٫٥٥	٧٫٧٤	١٨٫٥٤	٠٫١٧	٢٥٫٤٢	٤٫٨٢
رابغ	٦٨٫٨١	٣٫٠٤	٤٫٠٨	٠٫١٢	٨٫١٠	٦٫٨٣	٠٫٠٦	٥٫٤٥	٣٫١٦
عفيف	٨٧٫٧١	٠٫٤٤	١٫١٠	٠٫٢٧	٢٫٧٠	٣٫٦٤	٠٫٠٦	١٫٢١	٢٫٧٦
الجبيل	٢٧٫١٠	١٣٫٦٩	٩٫١٧	٠٫٣٧	٦٫٠٥	٩٫٨٧	٠٫٥١	٢٢٫٧٧	٩٫٥٨
رياض الخبراء									
الدوادمى	٧٥٫٢٥	٠٫٩٩	٤٫٤٨	٠٫١٥	٥٫٣٩	٥٫٠٩	٠٫١٥	٣٫٤٢	٤٫٣٢
ليلى	٥٧٫٣١	٠٫٧٧	٥٫٨١	٠٫١٥	١٫٤٦	٥٫٥٤	٠٫١٢	٢٣٫٢٣	٣٫٣٨
أم لج	٧٢٫١١	٠٫٦٩	٥٫٩٩	٠٫٠٦	٥٫٠٥	٣٫٠٣	٠٫٠٦	١١٫٨١	٠٫٦٢
صامطة	٥٥٫٨٤	٥٫٢٤	٣٫٢٢	٢٫٢٥	١٥٫١٢	٣٫٣٧	٠٫١٥	١٢٫٥٧	١٫٥٧
المجمعة	٥٧٫٠٨	٠٫٦١	٤٫٩٩	٠٫٢٧	٢٫١٦	٥٫٨٦	٠٫٤٠	١٫٢٨	٥٫٣٢
البكيرية ٥									
رفحاء	٥٩٫٣٣	٢٫٢٠	٥٫٩٣	٢٫١١	٤٫٩٧	٨٫٠٦	٠٫٠٢	٩٫٨٣	٧٫٤٤
خليص	٦٢٫٢٦	١٫٠٥	٥٫٣٢	٨٫٢٤	١١٫٩٧	٥٫٠٨	٠٫٠٣	٥٫١٠	٠٫٤٥
بيش الخشب	٥٢٫٠٥	٦٫١٢	٣٫٨٣	٣٫٥٥	١٦٫١٥	٣٫٩٢	٠٫١٤	١٫٢١	١٫٦٨
العلا	٨٣٫٢٣	٠٫٣٣	٢٫٩٣	٠٫٢٧	٣٫٩٣	١٫٠٧	—	٦٫٩٨	٠٫٨٦
شقراء	٢٧٫١٧	١٫٦٠	٦٫٩٣	٠٫٤١	٨٫٤١	١٧٫٨٨	٠٫٣٠	٣٠٫٤٣	٥٫٢١
دومة الجندل	٦٤٫٨٦	٣٫٥٣	٤٫٠٠	٢٫٨٧	١٫٩٦	٦٫٥٥	—	١٢٫٤٤	١٫١٣
شرورة	٥٣٫٥٥	١٫٧٩	٢٫٤٣	٠٫٠٤	٣٫٧٩	٨٫٦٩	٠٫١٢	٢٥٫٢٤	٤٫٣١
الوجه	٧٣٫١٩	٠٫٤٩	٤٫٣٢	٠٫١٤	٣٫١٣	٢٫٤٤	٠٫٠٧	١٣٫٠٩	٢٫٧١
الخرمة	٧٣٫٠٥	٠٫٩٤	٨٫٠٥	٠٫٣٩	١٫٩٥	٣٫١٢	٠٫١٦	٧٫٤٢	٤٫٣٧
بلجرشى	٥٤٫٤٢	٠٫٣٤	١٢٫٨٨	٠٫٥٦	٥٫٩٤	٣٫٤٧	٠٫٥٦	١٫١٢	١٫٢٣
مجموع العدد	٥٧٣١٨	١٣٨٢٣	١٣١٤٠	١١٩٥	٧٢٥٨	٨٥٣٣	٣٩٧	١٩٦٠٧	٣٣٣٨
المدن									
الصغيرة ٪	٤٥٫٧٥	١١٫٠٣	١٠٫٤٩	٠٫٩٥	٥٫٧٩	٦٫٨١	٠٫٣٢	١٥٫٦٥	٢٫٦٦

الرياض	٦٫١٥	٦٫٩٥	١٢٫١٣	٠٫٨٣	١١٫١١	٥٫٩٨	١٫٣٦	٠٫٥١	٤٩٫٥٤	٥٫٤٣
جدة	٤٫٤٧	١٠٫٣٠	١١٫٦٥	٢٫٠٧	١٧٫٢٣	١١٫٦٩	١٫٨٠	٠٫٤٣	٣٣٫٦٧	٦٫٦٩
مكة المكرمة	٧٫٢٠	١٠٫٤١	١٥٫١٥	٢٫٣٧	١٦٫٦٧	٨٫٤٠	٠٫٦٧	٢٫٣١	٣٤٫٨٧	١٫٩٥
الطائف	٣٧٫٧٨	٣٫١٥	٧٫٦٨	١٫١١	٩٫٠٤	٧٫٠٢	٠٫٣٧	٠٫٧٨	٢٨٫٩٤	٤٫١٣
المدينة المنورة	٩٫٠٦	٦٫٢٥	١٣٫٩٣	١٫٣٤	١٧٫٠٢	١٠٫٣٩	١٫٠٢	١٫١٧	٣٧٫١٥	٢٫٦٧
الدمام	٣٫٣٧	١٥٫٣٢	١٥٫٣٤	١٫٣٥	١٢٫١٤	١٦٫٤٣	١٫٥٧	٠٫٢١	٢٩٫٨٣	٤٫٤٤
الهفوف	٢٨٫٤١	١٦٫٩٥	١٠٫٠٠	١٫٢٧	٩٫٦٤	٦٫٦٨	٠٫٥٧	٠٫٥٦	٢٣٫٣٧	٢٫٥٥
مجموع العدد	٨١٣٥٥	٦٢١٦٠	٨٣٩٣١	١٠٣٩٣	٩٤٢٦١	٥٨١٨٧	٨٢٨٦	٥٥٩٣	٢٥٩١٢٤	٣٢٧٤١
المدن الكبيرة ٪	١١٫٦٩	٨٫٩٣	١٢٫٠٦	١٫٤٩	١٣٫٥٤	٨٫٣٦	١٫١٩	٠٫٨٠	٣٧٫٢٤	٤٫٧٠

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة، ١٩٧٦، التعداد العام للسكان ــ ١٣٩٤هـ: البيانات التفصيلية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

* اتبع التعداد تصنيفا مختلفا بالنسبة لمنطقة القصيم إذ دمجت بيانات عدة امارات مع بعضها البعض مما تعذر معه الحصول على بيانات هذه المدن الثلاث.

جدول رقم (٥)
النسب المئوية لتوزيع النشاطات الاقتصادية في المدن الصغيرة تبعا لنمطها، ١٩٧٤م

مجموعات المدن	زراعة وغابات وصيد وتعدين وتحجير	تصنيع	بناء	كهرباء وماء وغاز	تجارة	نقل ومواصلات وتخزين	مالية	دين	خدمات	أخرى
مدن النمط الأول	١٥٫٩٤	٣٠٫٥٩	١٧٫٩٢	٠٫٦٢	٤٫٦٥	٩٫١٧	٠٫٧٣	٠٫٢١	١٧٫٤٥	٢٫٧٢
مدن النمط الثاني	٧٤٫٧١	١٫٢٠	٨٫٧١	٠٫١٥	٣٫٥٨	٣٫٤٦	٠٫٠٨	٠٫٢٥	٦٫٩٨	٠٫٨٨
مدن النمط الثالث	٥٦٫٣٦	١٫٦١	٧٫٨٦	١٫٣١	٤٫٩٣	٥٫٩٢	٠٫٢٤	١٫٣٦	١٨٫٠٢	٢٫٣٩
مدن النمط الرابع	٥٣٫٢٤	٤٫٩١	٥٫٨٤	٢٫٤٤	١٣٫٣١	٣٫٤٨	٠٫٠٦	٠٫٦٢	١٤٫٠٧	٢٫٠٣
مدن النمط الخامس	٥٥٫٥١	١٫٨٢	٥٫٦٩	٠٫٧٨	٦٫٠٢	٨٫٤٥	٠٫٠٦	٠٫٢٢	١٦٫٨٩	٤٫٥٦
العدد	٥٧٣١٨	١٣٨٢٣	١٣١٤٠	١١٩٥	٧٢٥٨	٨٥٢٣	٣٩٧	٦٨١	١٩٦٠٧	٣٣٣٨
المجموع ٪	٤٥٫٧٥	١١٫٠٣	١٠٫٤٩	٠٫٩٥	٥٫٧٩	٦٫٨١	٠٫٣٢	٠٫٥٤	١٥٫٦٥	٢٫٦٦

المصدر: جدول رقم ٤

ومن الضروري التأكيد على أن كل مدينة أو مجموعة مدن تقوم بعدة وظائف تقدم فرصا وظيفية متباينة لسكانها ويمكن تحديد أولويات هذه الفرص تبعا لأولوية هذه النشاطات لأنماط المدن المذكورة في جدول رقم ٥ على النحو التالي (لاحظ شكل رقم ٢).

مدن النمط الأول ← صناعة ــ بناء ــ خدمات ــ زراعة ــ نقل ومواصلات ــ تجارة ــ مال ــ كهرباء وماء وغاز ــ دين ــ أخرى.

مدن النمط الثاني ← زراعة ــ بناء ــ خدمات ــ تجارة ــ نقل ومواصلات ــ صناعة ــ دين ــ كهرباء وماء وغاز ــ مال ــ أخرى.

مدن النمط الثالث ← زراعة ــ خدمات ــ بناء ــ نقل ومواصلات ــ تجارة ــ صناعة ــ دين ــ كهرباء وماء وغاز ــ مال ــ أخرى.

مدن النمط الرابع ← زراعة ــ خدمات ــ تجارة ــ بناء ــ صناعة ــ نقل ومواصلات ــ كهرباء وماء وغاز ــ دين ــ مال ــ أخرى.

مدن النمط الخامس ← زراعة ــ خدمات ــ نقل ومواصلات ــ تجارة ــ بناء ــ صناعة ــ كهرباء وماء وغاز ــ دين ــ مال ــ أخرى.

ولاشك أن هذا التنوع في الوظائف مفيد جدا إذ أنه يشجع على النمو الاقتصادي وتحديث القطاعات التقليدية للعمل مما يضيع الفرصة في النهاية على ظهور مشكلة الضغط السكاني أو البطالة في هذه المدن الصغيرة.

وإذا ما حاولنا توزيع النشاطات الاقتصادية للسكان في المدن الصغيرة تبعا لأنماط المدن المذكورة في الجدول رقم (٢) لوجدنا أن القطاع الأولي يحتل المرتبة الأولى في جميع الأنماط فيما عدا النمط الأول (المدن الصناعية الحديثة)، حيث تحتل الصناعة المرتبة الأولى (جدول رقم ٥). كما يلاحظ أن نسبة العاملين في نشاطات التشييد والبناء مرتفعة في المدن الحديثة والمدن التاريخية، حيث يسود عمليات إعادة التخطيط والتطوير (شكل رقم ٢). وتقل هذه النشاطات نوعا ما في المدن الصحراوية والمدن التي يسود فيها النشاط الزراعي. وتزيد نسبة العاملين في نشاطات النقل والمواصلات في المدن الحديثة والمدن التي تهتم بالنشاطات التجارية، مثل مدن المجموعة الخامسة. وترتفع نسبة العاملين في الوظائف الدينية في المدن القديمة والزراعية، حيث تشجع عمليات الاستقرار على انتشار هذا النشاط، بينما يقل العاملون فيه في المدن الحديثة، حيث تتعدد الجنسيات غير الوطنية، وكذلك في المدن الصحراوية التي ترتبط بالصحراء وعدم الثبات الدائم في مكان الإقامة الواحد. وترتفع نسبة العاملين في قطاع الخدمات العامة في معظم أنماط المدن وذلك لحرص الناس على الحصول على هذه الخدمات، وجهود الدولة في توفير الخدمات الضرورية لكل المستوطنات.

شكل (٢)
توزيع النشاطات الاقتصادية تبعاً لنوع
المدن الصغيرة في المملكة العربية السعودية ــ ١٩٧٤م.

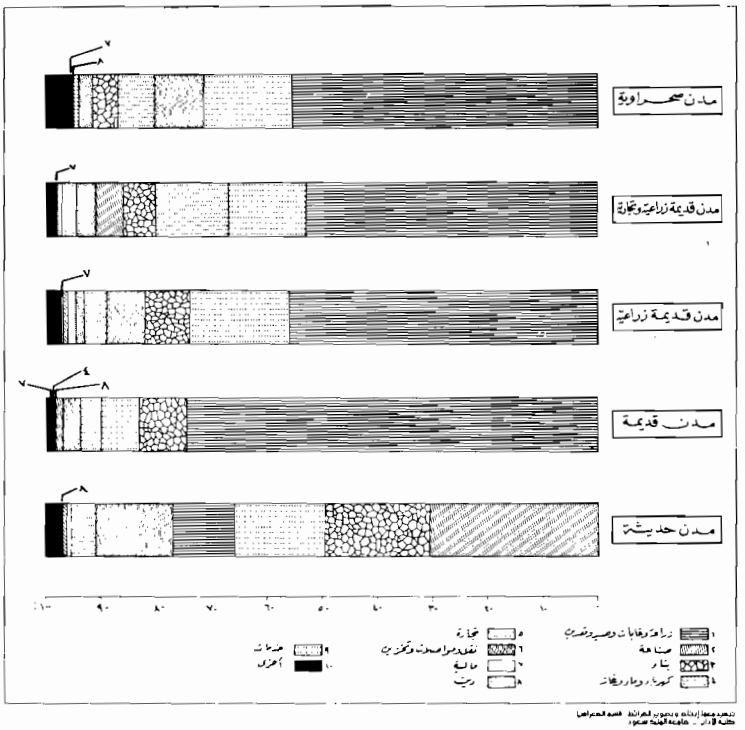

العوامل المؤثرة في تحديد وظائف مجموعات المدن الصغيرة

هناك عدة عوامل يمكن أن تكون سببا في سيادة نمط معين من الوظائف في المدن الصغيرة، بعض هذه العوامل طبيعي و بعضها الآخر اقتصادي واجتماعي. ولاشك أن العوامل الطبيعية مثل جيولوجية المنطقة وتوافر المياه تحدد إمكانية قيام المستوطنات البشرية بصفة دائمة ولكن المؤثرات الاقتصادية ــ الاجتماعية هي التي تحدد نمط الحياة وحجم هذه المستوطنات. فسيادة الصناعة في النمط الأول ناتجة من أن مدن هذه المجموعة كلها من المدن الحديثة التي قامت في شرقي المملكة حيث مكامن الزيت الخام. وقد ظهرت هذه المدن ونمت بسبب وجود صناعة الزيت في مستوطنات مثل رحيمة و بقيق والظهران والخفجي والجبيل. كما أن ارتباط هذه المنطقة بتاريخ استيطاني عريق ووجودها في موقع استراتيجي على شواطىء الخليج العربي هيأ لها فرصا للاستقرار والنماء.

وفي الحقيقة أن بيانات مدينة الجبيل تعتبر منخفضة لأن مدينة الجبيل الصناعية لم يبدأ في تنفيذها إلا بعد اتمام عمليات تعداد سنة ١٩٧٤م، أي في ١٩٧٥م. و بعد تشغيل بعض الصناعات في المنطقة قفز عدد سكان الجبيل من نحو ٧٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٤م إلى نحو ٤٧٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٨٤م (العبيد، ١٩٨٤: ١٢٣)، ولكن البيانات التفصيلية عن هذا العدد الأخير والخاصة بنشاطات السكان غير متوافرة مما يحد من استخدامها في هذه الدراسة.

أما احتلال نشاطات التشييد والبناء للمرتبة الثانية في هذه المجموعة فأمر بديهي، إذ أن بناء المدن الحديثة يحتاج إلى نشاط هذا الجانب. وفي الواقع أن هذا النشاط يحتل ــ غالبا ــ مركزا متقدما حتى في الأنماط الأخرى، بسبب ما شهدته المملكة في العقد السابع وحتى منتصف العقد الثامن من القرن الحالى من حركة بناء وتنمية شاملة لمختلف مناطق المملكة. ونظرا لوقوع معظم هذه المدن على ساحل الخليج فقد ارتفعت نسبة العاملين في النقل والمواصلات في هذه المجموعة مقارنة بالمجموعات الأخرى، بينما انخفضت نسبة العاملين في التجارة.

وتعزى سيادة النشاط الزراعي أو الصيد في النمط الثاني من المدن الصغيرة إلى أنها في الغالب مدن قديمة عرفت بمجاورة الأراضي الزراعية أو البحر لها، واشتغال أهلها منذ القدم بهذين المجالين، كما هو الحال مثلا في مدن العلا وخيبر بالنسبة للنشاط الزراعي، ومدن ينبع البحر وأم لج والوجه بالنسبة للنشاط البحري. ولاشك أن هناك عوامل عديدة ساعدت على وجود هذه المدن في مواقعها، و بالتالى تشجيع النشاط الزراعي أو الصيد البحرى. فمثلا توافر الأراضي الزراعية والمياه العذبة شجع على قيام الزراعة في العلا

وخيبر. كما أن وجود شرم طبيعي على البحر الأحمر شجع على قيام مرفأ الوجه، وكذلك أم لج بالإضافة إلى توافر المياه الصالحة للشرب (الرويثى، ١٩٨٤: ٤١٣). وشهدت مدن هذه المجموعة أيضا حركة تنمية ملحوظة أدت إلى تحديث طرقها وربطها بمناطق المملكة الأخرى، مثل الطريق الذي يربط العلا وخيبر بالمدينة وتبوك، وكذلك أدت إلى تحديث موانئها وجعلها صالحة لرسو السفن الكبيرة، مما أدى إلى أن تحتل مهن التشييد والبناء المرتبة الثانية في نشاطات هذه المدن. ولهذه الأسباب أصبحت الصناعة ــ على عكس المجموعة الأولى ــ تحتل المرتبة السادسة في نشاطات سكان مدن هذه المجموعة.

وتسود النشاطات الزراعية في المجموعة الثالثة كما هو الحال مثلا في مدن دومة الجندل وخليص وبلجرشى، وتربية الحيوانات كما هو الحال مثلا في الدوادمى وسكاكا، والصيد كما هو الحال مثلا في رابغ. ونتيجة لوجود التربة الخصبة قامت الزراعة في مواضع من هذه المدن. كما أن العامل الإداري، أو السياسي كان له دور فعال في نمو بعض مدن هذه المجموعة. فمثلا نمت مدينة سكاكا بشكل يفوق نمو مدينة دومة الجندل رغم حداثتها مقارنة بالثانية، وذلك لأن أمير المنطقة ارتأى أفضلية موقع مدينة سكاكا لتكون عاصمة لإمارة الجوف، نتيجة لانبساط أرضها، مما يساعدها على النمو والإشراف على المنخفضات من حولها، مما يساعد عمليات المراقبة، خاصة وأن المنطقة تقع في منطقة استراتيجية قرب الحدود الشمالية للمملكة (الجاسر، ١٩٨١: ٥٤٢).

وتعتبر كثير من مدن المجموعة الثالثة مراكز تمويل للخدمات الاجتماعية لظهير واسع من المناطق الرعوية حولها، كما هو الحال مثلا في مدن الدوادمى وشقراء وليلى والمجمعة وسكاكا ورابغ. وقد أدى هذا الوضع ــ كما توقعت فرضية رقم ٦ ــ إلى أن يحتل قطاع الخدمات العامة المرتبة الثانية في تحقيق فرص العمل لسكان هذه المجموعة. وتقع معظم هذه المدن على طرق شريانية مهمة تربط مناطق المملكة المختلفة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين في نشاطات النقل والمواصلات، كما هو الحال مثلا في مدن الدوادمى والمجمعة وشقراء والرس والزلفى ورابغ. ونظرا لأن كثيرا من مدن هذه المجموعة (خمس مدن من مجموع ١٤ مدينة هي من المدن القديمة التي عاصرت ظهور الإسلام وانتشاره إلى الآفاق، فقد ارتفعت فيها نسبة العاملين في الوظائف الدينية كأئمة المساجد والوعاظ مقارنة بالمجموعات الأخرى. وقد أدى تطور خدمات البنية الأساسية في مدن هذه المجموعة وخاصة الطرق إلى التأثير في نمط الاستيطان في المملكة بطريق مباشر وغير مباشر. فعن الطريق المباشر اكتسبت معظم مستوطنات هذه المجموعة أهمية لم تكن تحتلها من قبل في توفير الخدمات لما حولها، وبطريق غير مباشرة في أنها دعمت شبكة الاتصال الأفقى من خلال التطور الإقليمي على طول امتداد الطرق الشريانية.

وبالمثل تحتل المهن الزراعية والصيد المرتبة الأولى في نشاطات المجموعة الرابعة من المدن الصغيرة. ولكن تتميز هذه المجموعة أيضا بارتفاع نسبة العاملين في النشاطات التجارية. وتعتبر مدن هذه المجموعة مراكز توزيع مهمة للسلع وتسويق منتجات القرى من حولها. ولهذا السبب تقاربت نسب المشتغلين بالخدمات والتجارة في مدن هذه المجموعة (١٤٫٠٧٪، ١٣٫٣١٪ على التوالى). ونلاحظ في مدينة صبيا مثلا أن ١٤٠ (٣) وحدة من مجموع ٢١٩ وحدة تجارية لها علاقات خارجية (زبائن ومصدرين لمنتجات محلية) بالقرى والمدن الأخرى المحيطة بها مما يعنى إسهامها في تقديم الخدمات وتنمية الظهير على عكس ما هو ملاحظ في بعض المناطق النامية الأخرى في العالم حيث تجذب المدن الصغيرة موارد المناطق الريفية المحيطة دون الإسهام في نمو الظهير (Schatzberg, 1978 :310).

وفي المجموعة الخامسة تحتل نشاطات الزراعة وتربية الحيوانات المرتبة الأولى. وتتميز هذه المدن بأنها مدن حديثة تقع في المناطق النائية التي ارتبطت بتوطين البدو مثل رفحا وطريف وعفيف، أو حماية ومراقبة الحدود مثل النبك والحفر وشرورة. وترتفع نسبة العاملين في الخدمات أيضا في مدن هذه المجموعة بينما تقل نسبة العاملين في البناء والصناعة. والزائر لهذه المدن يلاحظ اختلاف نمط المساكن فيها، حيث تتسم بالبساطة وارتباطها بحياة الصحراء، فقد نجد في أفنية المساكن الخيمة أو بيت الشعر (صورة ١). وقد أثرت العوامل الطبيعية في تحديد مواقع مدن هذه المجموعة أيضا، فمثلا شجع وجود حوض صخري على قيام مدينتى حفر الباطن ورفحا، بينما ساعدت خطوط النقل والمواصلات مثل خط التابلاين على نمو هذه المدن (الجاسر، ١٩٧٧م: ٥٨٥). وفي منطقة القريات كان مقر الإمارة في مدينة كاف، ولكن المستنقعات الملحية المحيطة شجعت على نقلها إلى النبك، حيث ترتفع الأرض وتشرف على ما حولها وتتوافر بها المياه العذبة التي تساعد على نمو أي تجمع بشري (الجاسر، ١٩٨١: ١٣١٣). كما ساعدت طرق المواصلات على نمو هذه المدن مثل الطريق البرى الذي يربط الحدود الأردنية بالمدن الرئيسية في غرب المملكة العربية السعودية مثل تبوك والمدينة المنورة ومكة المكرمة وجدة. وهناك ايضا الطريق البرى الذي يربط منطقة الرياض بالمنطقة الغربية والذي ساعد على نمو العديد من المدن مثل عفيف.

ويلاحظ بشكل عام أن العاملين في نشاطات الكهرباء والمال وتوزيع الماء والغاز منخفضة في جميع المدن الصغيرة مما يوحى بضرورة دعم هذه النشاطات وخاصة بالنسبة للنشاطات المالية والبنكية، التي تعنى المزيد من استثمار رؤوس الأموال في هذه المدن مما قد يساعد على تنمية مناطقها.

صورة (١): بيت الشعر في داخل فناء المسكن (صورة من مدينة طريف)

كفاءة توافر الخدمات في المدن الصغيرة

لاشك أن توافر الخدمات في مدينة ما يعتبر مؤشرا لظروف الحياة فيها. و بالتالى يفترض أن تزايد عدد سكان المدينة يحتم زيادة الخدمات فيها، لتتناسب مع حجم السكان، ولتحقيق الرفاه الاجتماعي، وخاصة كرد فعل للمشاركة الإيجابية لسكان المدن الصغيرة في الإنتاج الوطنى. وقد حددت هذه الخدمات بعدد المدرسين في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين والبنات، وعدد أسّرة المستشفيات، وعدد الأطباء. وقد حسب معامل الارتباط بين متغير حجم السكان ومتغيرات الخدمات في ٣٧ مدينة صغيرة تبعا لتوافر بيانات الخدمات في الكتب الاحصائية لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات ووزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية. وقد لا تكون مؤشرات عدد الطلاب لكل مدرس أو عدد المرضى لكل سرير أو طبيب معيارا دقيقا لكفاءة الخدمات، ولكنها في غياب البيانات الشاملة لكل مدن الدراسة وفي نفس الفترة عن الخدمات الاخرى مثل توفر الابنية المدرسية والوسائل التعليمية والأجهزة الصحية، يجعل المعيار المستخدم مقبولا جدا، لأن توفر المدرس أو المدرسة والطبيب هم الوسائل المهمة جدا في رفع كفاءة الخدمات التعليمية أو الصحية، ونقصها يمكن ان يؤثر بشكل مباشر وسريع وجذري في نوعية الخدمات. أما الوسائل الأخرى فيمكن الاستعاضة عنها بوسائل بديلة ولا يكون لها التأثير المباشر والجذري الملاحظ للوسائل الأولى.

و يتضح من الجدول رقم (٦) أن معدل نصيب المعلم في جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدن الصغيرة أقل من نصيبه في المدارس في المدن الكبيرة (١٨ر٦، ١٢ر١، ١١ر٤ في الأولى، ٢٤ر٠، ١٣ر٥، ١٦ر٥ في الثانية على التوالى) مما يعنى أن العبء العددي على المعلم غير كبير، و بالتالى يعنى كفاءة خدمات التعليم العام للبنين في المدن الصغيرة. وفي الواقع إذا ما قارنا عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس في المراحل المختلفة بالمجموعات العمرية للأطفال المتوقع انخراطهم في التعليم في هذه المراحل لأمكن الاستنتاج بأن انخفاض معدل نصيب المعلم من الطلبة لا يعود إلى اختلاف كبير بين المجموعتين وخاصة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ولو أن الاختلاف أكثر وضوحا في المرحلة الثانوية، مما يشير إلى كثرة المتسربين من التعليم في هذه المرحلة.

جدول (٦)

نصيب المعلمين من الطلبة والطالبات ونصيب الأسّرة والأطباء من المرضى في المدن الصغيرة، ١٩٧٤م

المدن	نصيب كل معلم من طلاب المرحلة لابتدائية	نصيب كل معلم من طلاب المرحلة المتوسطة	نصيب كل معلم من طلاب المرحلة الثانوية	نصيب كل معلمة من طالبات المرحلة الابتدائية	نصيب كل معلمة من طالبات المرحلة المتوسطة	نصيب كل معلمة من طالبات المرحلة الثانوية	نصيب كل سرير من أسرّة المستشفيات	نصيب كل طبيب من المرضى
رحيمة	٢٢٫٧ طالب	١٢٫١	—	٢٥٫٥ طالبة	٢٥٫٥	—	—	—
بقيق	٢٠٫٦	١٩٫٥	١٦٫٠	٢٣٫٢	٢١٫١	—	—	—
خيبر	٢٤٫٣	٤٫٥	—	٢١٫٥	—	—	—	—
الظهران	١٤٫٧	٧٫٤	—	١١٫٨	—	—	—	—
سيهات	٢٣٫٥	١٤٫٩	١٧٫٣	٣١٫٨	١٦٫٧	—	—	—
ينبع البحر	١٣٫١	١٢٫٦	٩٫٦	٢٣٫٧	١٨٫١	٤٫٣	٤٤٫٢ مريض	١٣٦٫١
سكاكا	١٧٫٨	١٥٫٣	١٠٫٥	٣١٫٣	١٦٫٧	—	—	—
بيشة	١٧٫٣	١٣٫٨	٧٫٦	٢٤٫٩	٨٫٨	٢٫٩	٢٢٥٫٢	٣٢٤٫٢
صبيا	١٨٫٨	١٣٫٧	—	٢٨٫٤	١٨٫٨	—	—	—
صفوى	٢٣٫٥	١٧٫٢	١٥٫٠	٢٨٫٦	٢٤٫٥	—	—	—
الخفجي	٢٩٫٤	١١٫٢	١٥٫٨	٢٨٫٧	١٣٫٥	—	—	—
الرس	٩٫٣	٥٫٨	١٢٫٩	٢٣٫٤	٣١٫٨	٦٫٤	٣٥٫٥	١٧١٫٧
ابو عريش	١٨٫١	١٥٫٣	—	٢٥٫٨	١٦٫٢	—	٤٨٫٣	١٦٥٫٢
حفر الباطن	١٩٫٠	١٥٫٢	٢٩٫٠	٢٦٫٦	٢٢٫٠	—	—	—
الزلفى	١٤٫٦	١٠٫٢	٨٫٠	١٩٫١	—	—	٢٩٫٩	١٠٥٫١
النبك	١٤٫٨	٨٫٣	٨٫٨	٢٣٫١	٢٥٫٣	—	٣٣٫٨	١٠٥٫٦
طريف	٢٦٫٣	١١٫٩	١٢٫٠	٢٥٫٣	١٩٫٥	—	—	—
رابغ	١٩٫٥	١٤٫٢	٦٫٩	٣٤٫٥	٢٩٫٣	—	٤٦٫٣	١٠٤٫٦
عفيف	٢٧٫٣	١٤٫٣	٢٦٫٠	١٥٫٣	—	—	—	—

الجبيل	٢٧٫٩	١١٫٩	—	٢٢٫٤	٢٠٫٣	—	—	—
رياض الخبراء	١٦٫٩	١٠٫٨	١٤٫٤	٢٠٫٩	١٠٫٧	—	—	—
الدوادمى	٤٥٫١	١١٫٠	٧٫٦	١٨٫٨	٢٠٫٣	—	٥٢٫٢	١٤٨٫٧
ليلى	٤٧٫٩	٧٫١	—	١٨٫٨	٨٫٥	—	—	—
أم لج	١٥٫٩	١٠٫٦	١٣٫٥	٩٠٫٤	١٢٫٨	—	—	—
صامطة	١٩٫٥	٩٫٤	—	٢٤٫٢	—	—	—	—
المجمعة	١٢٫٥	١٠٫١	٧٫٥	٢٢٫٨	١٣٫٥	٨٫٠	٥٢٫٣	١٣٠٫٧
البكيرية	١٤٫٥	١٠٫٧	—	١٨٫٨	١٧٫٧	—	—	—
رفحاء	٢١٫٤	١١٫٣	١٥٫٠	٢٢٫٧	—	—	—	—
خليص	١٦٫٩	١٤٫٤	—	٤٠٫٥	—	—	—	—
بيش الخشب	١٩٫٨	١٤٫٠	—	٢٠٫٣	—	—	—	—
العلا	٢٢٫٣	١١٫١	١١٫١	٦٩٫٣	٢١٫٦	٩٫٣	٢٨٫٥	٨٣٫٧
شقراء	٣٦٫٩	٥٫٩	٥٫٩	٢٨٫٧	١٦٫٦	١٠٫٣	—	—
دومة الجندل	٢٠٫٧	١٠٫٤	—	٣٧٫٣	١٥٫٠	١٦٫٠	—	—
شرورة	٢١٫٨	—	—	—	—	—	—	—
الوجه	١٦٫٩	١١٫١	—	٢٥٫٤	١٤٫٦	—	٤٧٫٠	١١٤٫٤
الخرمة	٢٠٫٦	٩٫٥	—	٩٫٣	—	—	—	—
بلجرشى	١٦٫٨	١٦٫١	١٥٫٢	٢٩٫٧	٧٫٣	٤٫٨	٥٩٫٣	٢٧٠٫١
معدل المدن الصغيرة	١٨٫٦	١٢٫١	١١٫٤	٢٥٫٧	٣٨٫٤	٦٫٨	٥٠٫٥	١٥٣٫٨
الانحراف المعياري	٨٫١	٣٫٣	٥٫٨	١٤٫٥	٦٫٦	٤٫٢	٥١٫٢	٥١٫٨
الرياض	٢٣٫٨	١٧٫٥	١٦٫١	٢٦٫١	١٣٫٧	٢٠٫٥	٨٨٫٦	٢٥٥٫٨
جده	٢٧٫١	١٨٫٦	١٦٫٥	٣١٫٣	٢٤٫١	٢٦٫٣	٢١٫٨	١١٣٫٨
المدينة المنورة	٢٠٫٩	١٤٫٣	١٨٫٧	٢٨٫٣	٢٠٫٧	٢٣٫٨	٣٥٫٣	١٢٦٫٣
الدمام	٢٢٫٨	١٤٫٤	١٦٫١	٢٦٫٥	٢١٫٧	٢٢٫٢	٥٠٫٩	١٦١٫٦
معدل بعض المدن الكبيرة	٢٤٫٠	١٣٫٥	١٦٫٥	٢٧٫٨	١٧٫٦	٢٢٫٧	٤٦٫١	١٧٣٫٩

المصادر:

١ ــ شعبة المعلومات الإحصائية، ١٩٧٤م، المفكرة الاحصائية، مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي وزارة المعارف، الرياض.

٢ ــ شعبة الإحصاء، ١٩٧٥م، النشرة الإحصائية عن تعليم البنات، الرئاسة العامة لتعليم البنات.

٣ ــ إدارة الإحصاء، دون تاريخ، النشرة الإحصائية: ١٣٩١ ــ ١٤٠٠هـ، وزارة الصحة، الرياض.

وبشكل عام فقد تعزز هذه الحقائق اقتراح كفاءة خدمات التعليم العام للبنين في المدن الصغيرة (جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧)
عدد الأطفال حسب الفئات العمرية في سن المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ١٩٧٤م.

	عمر ٦ ــ ١٢ سنة (المرحلة الابتدائية)	عمر ١٣ ــ ١٥ سنة (المرحلة المتوسطة)	عمر ١٦ ــ ١٨ سنة (المرحلة الثانوية)
عدد الأطفال	٥٢٧٨٤	١٦٣٩٣	٢٣٣٧٧
عدد الطلاب	٥٢٠٩١	٨٣٣٩	١٨٩٧

المصادر

١ ــ تعداد السكان، ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م).

٢ ــ شعبة المعلومات الإحصائية، ١٩٧٤م، **المفكرة الإحصائية**، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي، وزارة المعارف، الرياض.

وعموما إذا ما دققنا النظر في تفاصيل بيانات الجدول رقم (٦) لأمكننا ملاحظة تباين المدن في نصيب المعلم من الطلاب. فنجد أن ٢٢ مدينة من مجموع ٣٧ مدينة صغيرة (أي نسبة ٥ر٥٩٪) يزيد فيها نصيب المعلم على المعدل العام للمدن الصغيرة، وبعضها يزيد بنسبة ٤ر٩٨٪، كما هو الحال في مدينة شقراء، أو بنسبة ٥ر١٥٧٪ كما هو الحال في مدينة ليلى.

أما في التعليم المتوسط فنجد أن عدد المدن التي يزيد نصيب المعلم فيها على المعدل العام للمدن الصغيرة لا يتجاوز ١٤ مدينة من مجموع ٣٦ مدينة يتوافر فيها التعليم المتوسط، أي بنسبة ٩ر٣٨٪. وفي التعليم الثانوي يبلغ عدد المدن التي يزيد نصيب المعلم فيها على المعدل العام للمدن الصغيرة ١٢ مدينة من مجموع ٢٢ مدينة يتوافر فيها التعليم الثانوي أي بنسبة ٦ر٥٤٪. وتعني هذه الحقائق أن العبء على معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية اكبر من

العبء على معلمي المرحلة المتوسطة في المدن الصغيرة، مما يعنى أن أي سياسة تخطيطية للتوسع في التعليم من الضروري أن تهتم بالمراحل المذكورة. و يؤكد هذه الحقيقة ارتفاع معدل الانحراف المعياري في المرحلتين المذكورتين.

ومما يجب ملاحظته هنا هو أن عدد المدن التي تتوافر فيها المدارس الثانوية قد انخفض كثيرا عن عدد المدن التي تتوافر فيها المدارس الابتدائية (انخفض من ٣٧ مدينة إلى ٢٢ مدينة) في سنة ١٩٧٤م، كما أن عدد طلاب المرحلة الثانوية انخفض ليشكل نحو ٤٪ فقط من مجموع طلاب المرحلة الابتدائية. وتعنى هذه النسب مواجهة طلاب بعض المدن الصغيرة بعض الصعوبات في مواصلة تعليمهم الثانوي، وبالتالى هجرتهم إلى مدن أخرى تتوافر فيها هذه الخدمة أو الدخول في نطاق القوى العاملة في مدنهم، وعدم مواصلتهم لمراحل التعليم الأخرى. وتقاس هذه الصعوبة بطول المسافات، فنجد مثلا أنه كان على طلبة مدينة شرورة الانتقال مسافة نحو ٢٨٠ كم لأقرب مركز مدني تتوافر فيه المدارس المتوسطة. كما أنه كان على طلبة مدينة خيبر الانتقال مسافة ١٧٣ كم إذا ما أرادوا مواصلة التعليم الثانوي. ولاشك أن هذه الصعوبات قد قلّت في الوقت الحاضر، ولكن ما تزال هناك مدينتان صغيرتان لا تتوافر بهما المدارس الثانوية في سنة ١٩٨٣م (شعبة المعلومات الإحصائية، ١٩٨٥م). وتقع هاتان المدينتان (خباش وشرورة) في الأطراف الجنوبية للمملكة العربية السعودية، مما يعنى ضرورة الاهتمام بالمدن النائية عند مراجعة سياسات التعليم.

و يلاحظ أن نسبة المعلمين السعوديين في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية كانت تبلغ ٥٧٪، ٢٧٪، ١٤٪، على التوالى في سنة ١٩٨٣م، (شعبة المعلومات الإحصائية، ١٩٨٣م)، مما يعنى قلة استقرار المعلمين في هذه المدن الصغيرة مع ارتفاع مستوى التعليم الأمر الذي قد يؤثر على تحصيل الطلاب في هذه المدن مقارنة بالنسب المماثلة للمدن الكبيرة والتي بلغت ٨٢٪، ٥٢٪، ٢٧٪ على التوالى. وبالرغم من عدم ثبوت ذلك في الوقت الحاضر إلا أنه يفضل الاهتمام برفع نسبة فئة المعلمين من أبناء هذه المدن على اعتبار أنها ستوفر الاستقرار للطالب والمعلم، وفي الوقت نفسه تعتبر مجالا لخلق فرص وظيفية جديدة في المدن الصغيرة.

وبالنسبة لتعليم البنات نجد أن نصيب المعلمة في المدارس الابتدائية والثانوية في المدن الصغيرة أقل من نصيب المعلمة في المدن الكبيرة، بينما يرتفع نصيب المعلمة كثيرا في المدارس المتوسطة في المدن الصغيرة عنه في المدن الكبيرة. وتعكس هذه الأرقام قلة المعلمات

في المدارس المتوسطة، وقلة الطالبات اللاتى يواصلن دراستهن للمرحلة الثانوية، مما يخفف العبء على المعلمات. وبالرغم من قلة نصيب المعلمة في المدارس الابتدائية والثانوية في المدن الصغيرة نجد أن الانحراف المعياري عن المعدل العام لنصيب المعلمة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية يصل إلى ١٤ر٥، ٦ر٦، ٤ر٢ على التوالى، مما يعنى وجود فروق كبيرة في نصيب المعلمة بين المدن في المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة وبدرجة أقل في المرحلة الثانوية.

و يبدو أن تعليم البنات كان أقل انتشارا من تعليم البنين في سنة ١٩٧٤م، وخاصة بالنسبة للمراحل المتوسطة والثانوية، حيث نجد أن ٢٧ مدينة من مجموع ٣٨ مدينة صغيرة كان يتوافر فيها التعليم المتوسط للبنات مقارنة بـ ٣٧ مدينة لتعليم الذكور. وفي التعليم الثانوي كانت هناك ثمان مدن فقط يتوافر فيها هذا المستوى من التعليم مقارنة بـ ٢٢ مدينة لتعليم الذكور. ولاشك أن هذه المعدلات قد تغيرت بعد ذلك، حيث أصبحت المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية لتعليم البنات تتوافر في ٣٧، ٣٧، ٣٥ مدينة صغيرة على التوالى في سنة ١٩٨٥م.

وتشكل المعلمات السعوديات في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدن الصغيرة ٨٥٪، ٣٢٪، ١٤٪ على التوالى مقارنة بنسب ٩٩٪، ٦٥٪، ٤٤٪ على التوالى في المدن الكبيرة في سنة ١٩٨٥م. وتعنى هذه النسب أن تعليم الإناث أكثر استقرارا من تعليم البنين في المدن الصغيرة، وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الابتدائي والمتوسط في المدن الكبيرة. وقد يعزى هذا الاتجاه إلى كثرة هجرة الذكور إلى مختلف مناطق المملكة بحثا عن عمل أفضل بعكس المعلمة التي تبحث عن العمل المناسب قرب مقر أسرتها.

وبالنسبة للخدمات الصحية فمما يؤسف له أن البيانات تتوافر فقط لثلاث عشرة مدينة صغيرة، أي بنسبة نحو ٣٤٪ من مجموع المدن الصغيرة قيد الدراسة. وبملاحظة هذه البيانات في الجدول رقم (٦) يمكن الاستنتاج بأن الضغط على أسرّة المستشفيات في المدن الصغيرة أكثر من الضغط عليها في المدن الكبيرة، ولكن معدل نصيب الطبيب من المرضى في المدن الصغيرة أقل من نصيب الطبيب في المدن الكبيرة.

وباستخدام قاعدة عبء العمل في المستشفيات والتي تحسب بالنموذج التالى:

$$\text{عبء العمل} = \frac{\text{عدد المرضى الزائرين أو المنومين}}{\text{عدد الأسرّة}} \times ١٠٠$$

نجد أن أعلى نصيب للأسرّة أو الأطباء من المرضى في المدن الصغيرة أو الكبيرة يعطي عبء عمل لا يتجاوز قيمة ٤. وتشير بعض الدراسات إلى أن عبء عمل ٥ يشير إلى أن الخدمات الصحية جيدة جدا (El — Bushra, 1985 : 163). وتعنى هذه الحقائق أن الخدمات الصحية (سواء أخذنا في الاعتبار إجمالي عدد سكان كل مدينة أو إجمالي عدد المرضى فقط) جيدة في المدن الصغيرة في المملكة مقارنة بكثير من الدول النامية، حيث يرتفع عبء العمل إلى عدة آلاف من المرضى لكل سرير أو طبيب (EL - Bushra,1985 : 163)

وقد تم تطبيق اختبار معامل الارتباط البسيط Correlation Coefficient وكذلك معامل الانحدار الكلى Multiple Regression على المتغيرات السابقة على اعتبار أنه في المدن الصغيرة جداً، ونتيجة لقلة عدد الطلاب، فقد تدمج مرحلتان تعليميتان مع بعضهما البعض في مدرسة واحدة، بحيث قد يدرس معلمو المرحلة المتوسطة طلاب المرحلة الابتدائية. وقد اتضح من التحليل أن العلاقات بين مجموع سكان المدن وجميع الخدمات ضعيفة، بحيث لا تتعدى في أقواها قيمة ٣٤ر٠، مما يدل على أن حجم سكان المدن أقل أهمية في توفير الخدمات مقارنة بتأثير تركيب السكان. ولهذا استبدل متغير حجم السكان بمتغيرات أخرى مثل عدد الطلاب وعدد المرضى في المدن، وذلك عكس ما توقعته فرضية رقم ٥ في هذه الدراسة. وقد اتضح أن هناك علاقات ارتباط قوية بين عدد طلاب ومدرسي التعليم العام (جدول ٨). وقد أثبت اختبار ف (نسبة التباين) بأن كل الارتباطات ذات دلالة إحصائية جيدة، مما يعنى أن العلاقات منطقية وليست وليدة الصدفة. كما أوضح مربع معامل الارتباط أن نسبة كبيرة من تفسير العلاقة القوية بين المتغيرات يرجع إلى عدد الطلاب في كل مرحلة دراسية. و يؤكد هذه الحقيقة تقارب قيم معاملات الارتباط البسيط والكلى. كما أننا نجد عند قيم العلاقات القوية قرب نقاط التوزيع من خط الانحدار، كما هو واضح من الشكل رقم (٣).

جدول رقم (٨)
تحليل معاملات الارتباط بين متغيرات الخدمات في المدن الصغيرة، ١٩٧٤م

متغيرات العلاقات	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الكلي	مربع معامل الارتباط الكلي	قيمة ف	درجات الحرية للتباين الأكبر	مستوى الدلالة
معلمو وطلاب المرحلة الابتدائية	٠ر٨٩	٠ر٨٨	٠ر٧٧	٦٤ر٤٦	a	٠ر٠١
معلمو وطلاب المرحلة المتوسطة	٠ر٨٥	٠ر٨٢	٠ر٦٨	٤٠ر٢٣	a	٠ر٠١
معلمو وطلاب المرحلة الثانوية	٠ر٨٨	٠ر٨٨	٠ر٧٨	٦٧ر٢٢	a	٠ر٠١
معلمات وطالبات المرحلة الابتدائية	٠ر٩٠	٠ر٨٨	٠ر٧٩	٢٢ر٢٧	١	٠ر٠١
معلمات وطالبات المرحلة المتوسطة	٠ر٧٨	٠ر٥١	٠ر٢٦	٢ر٠٦	١٥	٠ر٠٥
معلمات وطالبات المرحلة الثانوية	٠ر٤٧	٠ر٤٧	٠ر٢٢	١ر٦٧	٣٠	٠ر٠٥
عدد الأسرّة وعدد المرضى	٠ر٤٣	٠ر٤٣	٠ر١٨	٢ر٥٠	١٢	٠ر٠١
عدد الأطباء	٠ر٦٢	٠ر٦٢	٠ر٣٨	٦ر٧٣	٨	٠ر٠١

المصدر: البيانات الأساسية للجدول رقم (٣)

a= ما لا نهاية

وبالنسبة لتعليم البنات فقد كانت معاملات الارتباط الكلى أقل قوة. وربما نتج ذلك عن كثرة المدن التي لا توجد بها مدارس ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية مقارنة بتعليم البنين. ومع هذا فقد أوضح مربع معامل الارتباط أن نسبة كبيرة من تفسير قيمة معامل الارتباط تعود إلى عدد الطالبات في كل مرحلة دراسية. كما أن قيمة ف كانت أكثر تحديدا ووضوحاً في علاقات تعليم البنات مقارنة بتعليم البنين مما يشير إلى أهمية دلالة هذه العلاقات.

أما العلاقة بين عدد المرضى وعدد الأسرّة فقد كانت أقل العلاقات قوة، كما كانت نسبة تفسير عدد المرضى (مربع معامل الارتباط) لعدد الأسرّة منخفضة، ولكن

اختبار ف كان يشير إلى مستوى دلالة جيد لهذه العلاقة مما يوحى بأن تمويل الأسرّة للمستشفيات في المدن الصغيرة لا يتناسب تناسبا طرديا كما ينبغى. أما علاقة عدد الأطباء بعدد المرضى في المدن الصغيرة فقد بدت أكثر قوة مما يوحى بالاتجاه نحو توافر العدد المناسب من الأطباء لعدد المرضى في هذه المدن، كما أن قيمة مربع معامل الارتباط تعنى أن عدد المرضى يفسر نسبة جيدة من علاقة عدد المرضى بعدد الأطباء.

شكل ٣ علاقة الإنحدار الكلي بين طلاب وطالبات التعليم العام وبين المعلمين والمعلمات وكذلك بين عدد المرضى وبين عدد الأسرة والأطباء في المستشفيات في المدن الصغيرة بالمملكة العربية السعودية ١٩٧٤م

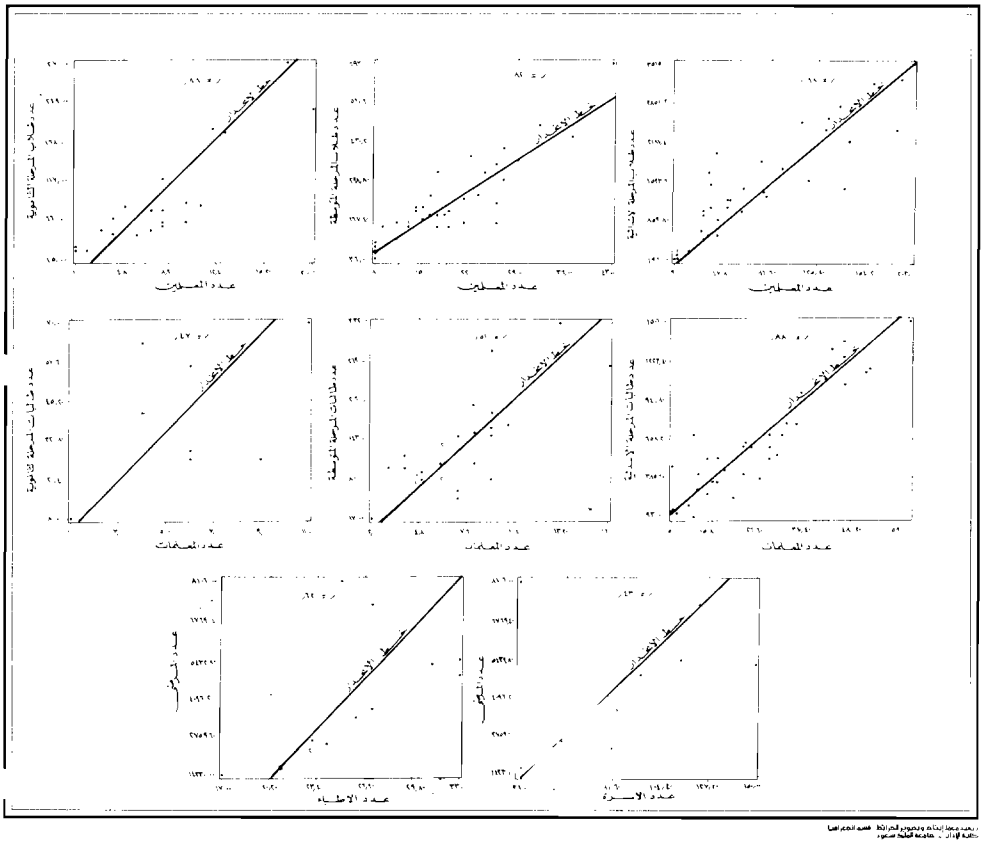

متطلبات تخطيط المدن الصغيرة

يمكن للمدن الصغيرة أن تلعب دورا رئيسياً في الحفاظ على الأنماط الجيدة

لاستخدام الأرض، والاستخدام الأمثل للمنشآت بالإضافة إلى النمو المتوازن للنشاطات والخدمات في الأقاليم المختلفة تبعا للاحتياجات الفعلية للسكان. و ينتج هذا النمو المتوازن من عدم وجود الطفرة السريعة في النمو التي تشهدها المدن الكبيرة والتي تؤدي إلى هدم الكثير من المباني التي لها نمط معماري تراثي فريد أو إلى زحف العمران على الأراضي الزراعية. ولهذا نجد أن للمدن الصغيرة الدافع الذاتي أو التلقائي في سياسة المحافظة على الأنماط العمرانية واستخدامات الأرض الرئيسية بها، و بالتالى فهى لا تكلف كثيرا في تخطيطها وإنما تحتاج إلى التوجيه السليم في سبيل تطويع المنشآت الموجودة للاستخدامات الحديثة مع استمرار الوظيفة الديناميكية للمدن الصغيرة في الاقتصاد الإقليمي والوطني.

كما أن الأمل في زيادة فاعلية وظائف المدن الصغيرة يمكن أن يتحقق عن طريق إعطاء القوى المحلية التشجيع اللازم لتنشيط الاقتصاد المحلى وحصول هذه المدن على التسهيلات والخدمات بناء على مشروعاتها وخططها في تنمية الاقتصاد المحلى والذي يسهم بدوره في تنشيط الاقتصاد الوطني. وأفضل طريق لهذه الإسهامات هو إنشاء الجمعيات التعاونية في مختلف المجالات العقارية والزراعية والتجارية. وتشجيع الجماعات الخيرية في تمويل المشروعات التنموية والبعد عن المشروعات الاستهلاكية فقط.

ولاشك أن تطبيق هذه الاستراتيجيات التخطيطية لا يمكن أن يتم إلا بعد القيام بالدراسات الميدانية التي تحدد رغبات السكان المحليين، وإذا لم تكن هذه الرغبات واضحة لدى بعض السكان فيمكن القيام بحملات تثقيفية عن إمكانيات التنمية والاستثمار في المنطقة. ومما يطمئن بوجود الاتجاه الصحيح للاهتمام بالتجمعات السكانية الصغيرة هو قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٨٦م بتكليف وزارة الشئون البلدية والقروية بإعداد الدراسات اللازمة عن تنمية وتطوير الأرياف والقرى. وقد شكلت هذه الوزارة ٦٩ لجنة تنمية في مختلف المناطق للعمل بالتعاون مع مختلف القطاعات وخبراء من هيئة الأمم المتحدة (المحرر، ١٩٧٧: ٣). و يؤمل أن يشمل هذا الاهتمام أيضا المدن الصغيرة في المملكة.

ويمكن تحديد أهداف وأدوات الاستراتيجيات التخطيطية فيما يلى:

إيجاد قنوات تمويل حكومية وخاصة للإدارة المحلية لمعالجة بعض المشكلات المحلية بحيث تسهم الادارة المركزية في توفير وإعطاء الثقة للادارة المحلية في اختيار

المشروعات الملائمة، وتحديد مواضعها والإسهام في تنفيذها تبعا لمواصفات وطنية محددة منعا لأي تلاعب في الموارد.

٢ ــ التكامل في التخطيط بين المدن الصغيرة ومستويات الاستيطان الأخرى من حيث نوع النشاط الاقتصادي.

٣ ــ تحسين مستوى المعيشة عن طريق توفير فرص العمل المناسبة لنمو السكان المحليين، وذلك عن طريق النمو التدريجي في المؤسسات الموجودة وإنشاء المؤسسات الجديدة. ومن الضروري التأكيد على هذه النقطة، لأنه ثبت أن الاهتمام بمد خدمات البنية الأساسية دون الاهتمام بفرص العمل لن يؤدي إلى تحقيق التنمية في المدن الصغيرة (Choguill, 1985 : 13).

٤ ــ الاهتمام بمجالات التدريب للنشاطات التي تتميز بها المدن الصغيرة.

٥ ــ الاهتمام بتحسين طرق النقل وصيانتها لتساهم في تلاحم المدن الصغيرة مع مستويات الاستيطان الأخرى وكذلك تسهيل تصريف منتجاتها ونقل الخدمات إليها.

٦ ــ حماية الريف المحيط وتحديد مساحة المباني للحد الأدنى اللازم لإعاشة العائلة، وزيادة مساحة الفناء، مما يسهم في المحافظة على الخضرة و يقلل من تكاليف إنشاء المساكن والمسطحات الخضراء على الأفراد والادارة المحلية.

٧ ــ التخطيط للإسكان مهم جدا لمستقبل المدن الصغيرة حيث أن توافر السكن المريح يجذب السكان و بالتالى يساعد على النمو الاقتصادي.

٨ ــ عدم السماح بتدهور المباني القديمة أو هدم الجيد منها وإنما تطوير وتحسين الخدمات بداخلها لتتلاءم مع الاستخدامات السكانية أو التجارية الحديثة.

٩ ــ تخطيط الأحياء الجديدة تبعا للنمط التقليدي في إقامة وحدات الجوار لاستمرار تفاعل سكان هذه الوحدات وتقوية الروابط الاجتماعية فيها.

١٠ ــ تحسين المستوى الثقافى والصحى للسكان مما يزيد من خبراتهم وأنشطتهم في العمل الاقتصادي.

إن تحقيق هذه الأهداف يسهم في تحقيق الاستقرار لسكان المدن الصغيرة. ومثل هذا الاستقرار يعتبر مؤشرا لنجاح السياسة العامة في تطوير المدن الصغيرة وتحقيق ما يسمى بسياسة رفع القاعدة bottom ــ up في النظام الهرمي للمدن، والتي توجه الاهتمام إلى تنمية المدن الصغيرة بدل تركيزها في المدن الكبيرة فقط مع الاهتمام بالنمو الذاتي والتخطيط على المستوى المحلى.

النتائج

لعل من أهم النتائج الأولية التي أدركها الباحث هي قلة البيانات التفصيلية التي تهم

أي باحث يريد التعمق في جذور مشكلة ما. فهناك مثلا نقص البيانات عن نشاطات السكان في منطقة القصيم، وهناك نقص البيانات التفصيلية عن ميزانية المشروعات في المدن الصغيرة وعن مراجعي المستشفيات تبعا لنوع المرض. ولاشك أن الإحصاءات قد تحسنت كثيرا في المملكة العربية السعودية منذ السبعينيات من القرن العشرين، ولكن التركيز غالبا ما يتم على البيانات الإجمالية عن المملكة مع إهمال التصنيف حسب الوحدات الصغيرة أو تباين درجة التفصيل من منطقة لأخرى. وهذه أمور مهمة جدا لأي دراسة علمية للمناطق المحلية. و يؤمل أن تأخذ التعدادات المستقبلية وأعمال المسح بتوصية إجراء المسح المتجانس في التصنيف لكل المناطق وتبعا لأصغر الوحدات الاستيطانية. وقد وضعت هذه النواقص في البيانات بعض الضوابط أمام تحليل جوانب عدة كان يؤمل تحليلها في هذا البحث مثل الربط بين ميزانية المشروعات في كل قطاعات النشاطات الاقتصادية والانتاجية في المدن الصغيرة، والربط بين حجم السكان ومرضى السل وذات الرئة حيث تعتبر هذه الأمراض مؤشرا للأوضاع الاجتماعية ــ الاقتصادية وكذلك كفاءة العناية الصحية في المنطقة (Jobes,1979 : 92).

ولقد تم إيضاح أهمية المدن الصغيرة بشكل عام في أي دولة أو إقليم وكذلك تحديد عناصر أهمية هذه المدن في المملكة العربية السعودية والتي يمكن أن تحدد في:

١ ــ تفوق النشاطات الاقتصادية الإنتاجية، و بالذات للوظائف الزراعية والتصنيع والخدمات، والتي تعزز التموين الداخلي وتحد من الاستيراد الخارجي للسلع الغذائية والصناعية.

٢ ــ العمق التاريخي الذي أدى إلى تركيز النمو العددي للمدن الصغيرة في المدن التاريخية القديمة.

٣ ــ التقدم الثقافي والصحي الذي دعم العناصر السابقة.

و يبدو أن المدن الصغيرة تتباعد تبعا لحجمها، فهي ترتبط في توزيعها بالمدن الكبيرة الحجم والقزمية، وذلك لتعمل كنقاط التقاء بين المدن الكبيرة والمدن الصغيرة جدا في تصريف وتمويل السلع والخدمات. وتحتل المدن الصغيرة درجات تراتبية مختلفة في كل إقليم مما جعل ظاهرة التراتب غير مجدية الاستعمال كمعيار لتحديد المدن الصغيرة.

ولقد ثبت أن الامتداد الجغرافي للمملكة العربية السعودية ساعد على تنوع وظائف المدن الصغيرة، حيث تضافرت عدة عوامل بعضها طبيعي و بعضها الآخر بشري في إكساب كل مجموعة من المدن وظائف معينة لها تراتبها وأهميتها مقارنة بالمجموعات الأخرى من المدن الصغرى. وتحقيقا لأهداف خطط التنمية في تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة العربية

السعودية لابد من الاهتمام بميزات كل مجموعة، ومحاولة تذليل العقبات التي تعترض نموها، وذلك لتحقيق التنمية الأقليمية المتوازنة في كل انحاء المملكة، ومنعا للازدواجية في نشاطات ووظائف أقاليم المملكة، مما يحقق هدفا أسمى في تدعيم الوحدة الوطنية بإيجاد التكامل الاقتصادي الإقليمي. و يعنى هذا الاهتمام أن نمو المدن الصغيرة لا يسير في طريق منعزل وإنما يتأثر و يؤثر في الاتجاهات الإقليمية والوطنية. ولاشك أن الاهتمام بمراكز الاستيطان القديمة اتجاه جيد حيث يمكن ربط شبكة المدن التقليدية بالتقنية الحديثة مما يساعد في زيادة انتاجيتها وتقديم الخدمات للمناطق المحيطة بها تبعا للمبدأ العام لنظرية المكان المركزي التي ترى بأن انتشار النمو الاقتصادي يتطلب خلق نظام مترابط للتوزيع الجغرافي للمستوطنات يتألف من القرى والمدن المختلفة الأحجام التي تضم وظائف متنوعة تخدم سكان المناطق المحيطة بها (Berry,1967 : 20 ــ 21).

إن ثبوت فرضية التوازن بين العاملين في قطاعات النشاطات الاقتصادية وفي قطاع الخدمات في المدن الصغيرة، وإمكانية اعتبار هذا التوازن معيارا لتحديد هذه المدن، بالإضافة لمعيار الحجم، يمكن أن يعطينا قاعدة جديدة لعدد المدن الصغيرة في المملكة، بحيث قد تحذف بعض المدن التي يقل أو يتركز فيها العاملون في قطاع الخدمات بشكل يقل أو يزيد على نصف المعدل المقبول وهو الخمس، كما أنه تضاف مدن أخرى من الأحجام الأعلى التي يظهر فيها التوازن بشكل واضح جدا (جدول ٩). و بهذا قد يصبح عدد المدن الصغيرة التي ينطبق عليها معيار الحجم والتوازن ٢٤ مدينة من مجموع ٣٥ مدينة ينطبق عليها معيار الحجم فقط وتتوافر عنها بيانات نشاطات السكان. ولاستمرار هذا التوازن وتحقيق المزيد منه ينصح بالاهتمام بتخطيط المدن الصغيرة وزيادة انتشارها، والحد من النمو المفرط للمدن الكبيرة جدا، كما أوصى مؤتمر الأمم المتحدة للاستيطان البشري الذي عقد في مدينة مكسيكو سيتى في سنة ١٩٨٠م (Commission on Human Settlement,1980:9). ولا يعنى هذا الاهتمام بتحويل كل القرى إلى مدن صغيرة، وإنما يعنى بالنمو المتوازن للمدن المختلفة الأحجام مع الحفاظ على المجمعات القروية.

وقد أدت العلاقة الجيدة بين المدن الصغيرة والمناطق المحيطة بها إلى توافر الخدمات التعليمية والصحية بشكل جيد مقارنة بكثير من المدن في الدول النامية الأخرى. ولو أن هناك بعض المدن التي قد تفتقر إلى هذه الخدمات أو يزيد الضغط عليها. ولهذا فلابد أن تكون لهذه المدن الأولوية في أي استراتيجية لتحسين الخدمات في المدن الصغيرة في المملكة. ولاشك أن زيادة كفاءة العمل في هذه الخدمات في المدن الصغيرة سيكون له مردود غير مباشر على تدعيم الحياة الاقتصادية فيها.

جدول (٩)

مجموعات المدن الصغيرة في المملكة مصنفة تبعا لمعايير الحجم السكاني والتوازن بين العاملين في النشاطات الاقتصادية والخدمات ١٩٧٤م

مدن صغيرة ينطبق عليها معيارا الحجم والتوازن	مدن صغيرة ينطبق عليها معيار الحجم و يقل فيها التوازن بأكثر من نصف المعدل المقبول	مدن صغيرة ينطبق عليها معيار الحجم و يزيد فيها العاملون في الخدمات بأكثر من نصف المعدل المقبول	مدن متوسطة وكبيرة لا ينطبق عليها معيار الحجم و يسود فيها التوازن
رحيمة	خيبر	النبك	الهفوف
بقيق	بيشة	شقراء	خميس مشيط
الظهران	خباش		عرعر
سيهات	رابغ		
ينبع البحر	عفيف		
سكاكا	الدوادمى		
صبيا	خليص		
صفوى	العلا		
الحفجى	الخرمة		
أبو عريش			
حفر الباطن			
الزلفى			
طريف			
الجبيل			
ليلى			
أم لج			
صامطة			
المجمعة			
رفحاء			
بيش أم الخشب			
دومة الجندل			
شرورة			
الوجه			
بلجرشى			
المجموع = ٢٤	٩	٢	٣

المصدر: ١ ــ جدول رقم (٤)، ٢ ــ (المحرر، ١٩٧٧: ٣)

وقد اتضح أن تمويل الخدمات في المدن الصغيرة يرتبط بنوعية السكان أكثر من ارتباطه

بحجم السكان، وهذا اتجاه جيد يساعد هذه المدن على التكيف للاحتياجات اللازمة للسكان لان عدد السكان الإجمالي قد يشمل كبار السن أو صغار السن أو الشباب إذا ما كانت هناك هجرات خارجة أو داخلة إلى المدن الصغيرة. ومن المؤكد أن لكل مجموعة احتياجات متميزة مقارنة بالمجموعات الأخرى. ولهذا فإنه ينصح بالاستمرار في المحافظة على هذا النمط في توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والطبية تبعا لتركيب السكان.

وأخيرا يؤمل أن يكون هذا البحث قد أدى هدفه في فهم جانب مهم من حياتنا الحضرية مما يدفعنا إلى تطوير وظائف التقسيمات الصغيرة لمراكز الاستيطان.

الهوامش

(١) يود الباحث أن يقدم شكره ووافر امتنانه لفضيلة الشيخ حمد الجاسر، والشيخ عبدالرحمن بن عبدالكريم العبيد، والشيخ محمد بن أحمد العقيلي على تقديمهم بعض المعلومات عن نشأة بعض المدن المذكورة في جدول رقم (٢). كما يود الباحث ان يقدم خالص شكره للأستاذين محمد بن محمد بشر وصلاح الدين بن سليمان تركى رسامي الخرائط بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود على رسمهما الخرائط النهائية المرفقة بهذا البحث.

(٢) (ابن خميس، ١٩٧٠: ١٩٩ ــ ٢٠٠)، (البلادي، ١٩٧٨: ١٨٣ ــ ١٨٤)، (البلادي، ١٩٨٤: ٢٦٠)، (ابن جنيدل، ١٩٧٩: ٥٤٠)، (الجاسر، دون تاريخ: ١٣١٣)، (الجاسر، ١٩٧٧، ٥٨٥)، (الجاسر، ١٩٨٠: ٨٩٤). (الجاسر، ١٩٨١: ٢٥، ٥٤٢)، (الحموي، ١٩٧٧: ٢٧٥، ٣٦١)، (القرفان، ١٩٨٥: ٨٤ ــ ٨٥)، (دوكسيادس، ١٩٧٥: ٣٥)، (الرشيد، ١٤٠٣هـ: ٣٨٥، ٤٣٤)، (الرويشى، ١٩٨٤: ٢٧)، (الشباط، دون تاريخ: ٤٧)، (شيخ الأرض، ١٩٦٦: ٦٢٤/٢، ١٠٨٥/٣)، (العبودي، ١٩٧٩: ١٠٧)، (العبيد، ١٩٨٤، ٥٩، ٢٤٧، ٢٥٤)، (العقيلي، ١٩٧٩: ٦٧ ــ ٧٢)، (مكى، ١٩٨٧: ٢٣).

(٣) اعتمادا على مسح ميداني قام به المؤلف في شهر شعبان لسنة ١٤٠٧هـ (ابريل ١٩٨٧م).

المراجع العربية

ابن جنيدل، سعد بن عبدالله — **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: عالية نجد:** سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ٢٠، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٧٩م.

ابن خميس، عبدالله — **المجاز بين اليمامة والحجاز،** سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ١٣، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٧٠.

أبو العلا، محمد — «عسير: جنوب غرب المملكة العربية السعودية»، **الدراسات الخاصة،** عدد ١، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٦م.

إدارة الإحصاء — **النشرة الإحصائية: ١٣٩١ ــ ١٤٠٠ هـ،** الرياض: وزارة الصحة، بدون تاريخ.

البلادي، عاتق بن غيث — ــ **معجم معالم الحجاز، جـ ١ (أ ــ ب)** الطائف: نادي الطائف الأدبي، ١٩٧٨.

ـ **معجم معالم الحجاز، جـ ٣ (حـ ذ)**، مكة المكرمة: دار مكة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

الجاسر، حمد — ـ **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: إمارات حائل والجوف وتبوك وعرعر والقريات، القسم الثالث (ع ـ ي)**، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ١٩، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، بدون تاريخ.
ـ **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: إمارات حائل والجوف وتبوك وعرعر والقريات، القسم الثاني (ح ـ ظ)**، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب رقم ١٩، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٧٧.
ـ **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: المنطقة الشرقية (البحرين قديما)**، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ٣٣، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٨٠م.
ـ **في شمال غرب الجزيرة: نصوص ومشاهدات وانطباعات**، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ١٢، ط ٢، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٨١.

الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت — **معجم البلدان**، مجلد ٢، بيروت: دار صادر، ١٩٧٧.

دوكسيادس — **المنطقة الشمالية ـ مخططات عامة: سكاكا ـ الأوضاع الراهنة**، تقرير رقم ١٤، وزارة الشئون البلدية والقروية، الرياض: وكالة تخطيط المدن، ١٩٧٥.

الرشيد، عبدالله المحمد — **الرس**، سلسلة هذه بلادنا، رقم ١١، الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الشئون الثقافية، ١٤٠٣هـ.

الرويثي، محمد بن أحمد — **الموانيء السعودية على البحر الأحمر:** دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٤.

الزهراني، علي بن صالح السلوك — **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: بلاد غامد وزهران**، جـ ٢، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ١٥، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٧١م.

الشباط، عبدالله بن أحمد — **الخبر**، سلسلة هذه بلادنا، رقم ١٢، الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الشئون الثقافية، بدون تاريخ.

شعبة الإحصاء — **النشرة الإحصائية في تعليم البنات**، الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، ١٩٧٥م.

شعبة المعلومات الإحصائية — **المفكرة الإحصائية**، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي، الرياض: وزارة المعارف، ١٩٧٤.

شيخ الأرض، تيسير — **ابن خلدون**، بيروت: دار الأنوار، ١٩٦٦م.

العبودي، محمد بن ناصر — **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: بلاد القصيم القسم الثاني (ب ـ ح)**، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ٢١، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٧٩م.

العبيد، عبدالرحمن بن عبدالكريم — **الجبيل: ماضيها وحاضرها**، سلسلة هذه بلادنا، رقم ٩ الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الشئون الثقافية، ١٩٨٤.

العقيلي، محمد بن أحمد — **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، مقاطعة جازان ـ المخلاف السليماني**، سلسلة نصوص وأبحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، رقم ١٠، الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٩٧٩م.

القرفان، إبراهيم سعد والسليمان، خالد — **دراسة إقليمية لمدينتي الجبيل والمجمعة**، الرياض: تقرير مقدم لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود ١٩٨٥م.

قسم الجغرافيا المحرر، — **إمارة رابغ: دراسة جغرافية ميدانية**، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٤م.
«عقد الندوة الأولى لاستراتيجيات و برامج التنمية الاقليمية والريفية في المملكة»، الرياض، ١٩٧٧م. عدد ٦٨٦٦.

مصلحة الإحصاءات العامة — **ـ التعداد العام للسكان ـ ١٣٩٤هـ: البيانات الأولية**، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٣٩٤هـ.
ـ **التعداد العام للسكان ـ ١٣٩٤ هـ:** البيانات التفصيلية، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٣٩٧هـ.
ـ **الاتجاهات الاقتصادية النصف سنوية**، بيانات غير منشورة، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٨٣.

المطري، السيد خالد — **أثر الصناعة على نمو المدن بالمملكة العربية السعودية**، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، ١٧ ـ ١٩ مارس، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، ١٩٨٧.

مكي، محمد شوقي بن إبراهيم — **ـ تحركات سكان المدينة المنورة: دراسة في علاقة الهجرة الخارجية بأنماط تغيير المساكن**، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، ١٤٠٥هـ.
ـ «التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية» في لجنة التحرير، **المدن السعودية ـ انتشارها وتركيبها الداخلي:** ١٤٠٣هـ الرياض.: عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود، ١٩٨٧م.

هيئة التحرير — «المدن الصغيرة في الشرق الأوسط» **البلديات**، عدد ٤، ١٩٨٥م.

وزارة التخطيط — **خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ)**، وزارة التخطيط، الرياض: ١٤٠٥هـ.

اليوسف، عبدالرزاق بن أحمد — **«الزلفى: لمحة تاريخية وجغرافية»**، سلسلة هذه بلادنا، رقم ١٣، الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الشئون الثقافية، ١٤٠٥هـ.

المراجع الأجنبية

A.I.T. — **Small Towns in National Development: Towards Action for Rural - Urban Integration in Developing Countries,** International Symposium, Dec. 13-17, Bangkok, Thailand, 1982.

Alonso, W. — "Introduction: Statement of the Problem", in Bryce, B.J., (ed.), **Small Cities in Transition': The Dynamics of Growth and Decline,** Ballinger Pub. Comp., Cambridge: Massachusetts, 1976.

Al-Yousef T.M. **Relative Residential Satisfaction of Displaced Household: The Impacts of Saudi Housing Policy,** Unpublished Ph. D. thesis, the Graduate College of the University of Iowa, 1987.

Berry, B.J., **Geography of market Centres and Retail Distribution,** Prentice-Hall, Englewood, N.J., 1967.

Blake, G.H. "The Small Town", in Blake, G.H., & Lawless, R.I., (eds.) **The Changing Middle Eastern City,** Croom Helm, London, 1980.

Brower, D.J., et al **Managing Development in Small Towns,** Planner Press. Washington, D.C., 1984.

Choguill, C.L. **Small Towns and Development: A Study from Malaysia,** Dept. of Town and Regional Planning, Univ. of Sheffield, No. 62, Sheffield, 1985

Commission on Human Settlement **Development of Rural Settlement and Growth Centres,** Report of the Executive Director, HS - C 3 - 7, U.N. Mexico City, 1980.

El-Bushra, El-Sayed "The Distribution of Population and Medical Facilities in the Arab Republic of Yemen". **Geojournal,** Vol. 11 (2), pp. 161 - 164, 1985.

Jobes, R.C. "Perceptions Regarding Planning and Satisfaction in a Rapidly Growing Community: Progress Report on a Panel Case Study" in Miller, E.J., & Wolensky, R.P., (eds.), **Proceeding of the Second Conference on the Small City and Regional Community,** March 15-16, 1979, Vol.2, Univ. of Wisconsin, Steven Point, 1979.

Laundergan, J.C., et al. "Comparative Analysis of Public Activity and Service Ratings for five Northeastern Minnesota Communities", in Miller, E.J., 8 Wolensky, R.P., (eds.), Proceedings of thd second **Conference on the Small Cities and Regional Community,** March 15-16, Vol. 2, Univ. of Wisconsin, Stevens point, 1979.

Ligale, A.N. "The Role of Small and Intermediate Cities in National Development in Africa", in Matur, O.P., (ed.) **Small Cities and National Development,** UNRD, Nagoya: Japan, 1982.

Makki, M.S. "The Spatial Pattern from Urban Centres Distribution in Saudi Arabia, **J. Coll. Arts,** King Saud Univ., Vol. 12 (2) pp. 187-201, 1985

Martindale, D., & Hanson, R.G. Small Town and the Nation, Greenwood Pub. Corp., Westport: Connecticut, 1969

Mathur, O.P., (ed.) **Small Cities and National Development** UNRD, Negoya: Japan, 1982

Pernia, E.M., "The Performance and Prospects of Small and Intermediate Cities in the Philippines", in Mathur, O.P., (ed.) **Small Cities and National Development,** UNRD, Nagoua: Japan, 1982.

PRBI, **World Population Data Sheet,** PRBI, Washington, D.C., 1985.

Richardon, H.W. "Policies for Strengthening Small Cities in Developing Countries", in Mathur, O.P., (ed.), **Small Cities and National Development'.** UNRD, Nagoya: Japan, 1982

Rondinelli, D.A., "Small Towns in Developing Countries; Potential Centres of Growth, Transformation and Integration", in Kammeier, H.D., & Swan, P.J., (eds.) **Equity with Growth?' Planning Perspectives for Small Towns in Developing Countries,** Asian Institute of Technology, Bangkok, Thailand, 1984

Schatzberg, M.G. "Islands of Privilege: Small Cities in Africa and the Dynamics of Class Formation", in Wolensky, R.P., $ Miller, E.G., Ceds.), **Proceedings of the First Conference on the Small City and Regional Community,** March 30-31, 1978, Univ. of Wisconsin, Steven Point, 1978

Song, B.N., "The Role of Small and International Cities in National Development: The Korean Case, in Mathur, O.P., (ed.), **Small Cities and National Development,** UNRD, Nagoya: Japan, 1982.

UNRD, The Growth Profiles of Small Cities, Nagoya: Japan, 1983.

Williams, H.S., "Barn Raising: An Old Approach Helps Small Towns Today", **Small Towns,** Vol. 16 (6), pp. 14-19, 1986.

Vidich, A.J., & Bensman, J **Small Town in Mass Society,** Princeton Univ. Press. Princetion, N.J. 1968.